

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع :

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض لدى البنوك التجارية
دراسة حالة بنك التنمية المحلية (00846)

تحت إشراف الأستاذة:

حدوش زهرة

من إعداد الطالبة :

مكيري ياسمين

رقم التقرير : 159

دفعة جوان 2022

السنة الجامعية: 2021 / 2022 م

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع :

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض لدى البنوك التجارية
دراسة حالة بنك التنمية المحلية (00846)

تحت إشراف الأستاذة:

حدوش زهرة

من إعداد الطالبة :

مكيري ياسمين

رقم التقرير : 159

دفعة جوان 2022

السنة الجامعية: 2021 / 2022 م

شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل ونشكره أولاً وقبل كل شيء على فضل نعمته وجزيل عطائه فبفضل الله عز وجل أكملنا هذا العمل المتواضع وما توفيقنا إلا بالله.

ومن ثم يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وأعظم التقدير إلى الأستاذة "حدوش زهرة" التي شرفتنا بقبولها الإشراف على إنجاز مذكرة ماستر، ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها وعن كل استفسار وجهته وكذلك صبرها وحرصها الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف وفي الوقت المناسب ، كما نتوجه بالشكر لكل أساتذة جامعة امحمد بوقرة -بومرداس- كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير وبالأخص قسم المالية وإلى فريق الإدارة الذين رافقونا طيلة مسارنا.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى المؤطر ' بوزواد عبد الله ' الذي أثارنا بالمعلومات القيمة وكما نحي فيه روح التواصل والمعاملة الجيدة ، وكل الموظفين في بنك التنمية المحلية ببومرداس 00846.

فجزائكم الله كل الخير، سائلين المولى عز وجل أن يجعل جهدكم هذا في ميزان حسناتكم ، ونتقدم بخالص الشكر إلى كل من كان عوناً لنا في دربنا لإنجاز هذا العمل.
كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل وتقييمه.

الإهداء

من اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد .
أهدي ثمرة جهدي إلى نفسي التي حاربت معي ، إلى الجسد الذي ساعدني رغم مرضه ، إلى العزيمة
الذي لم تنفذ حتى الدقيقة الأخيرة .
إلى الانسان الذي كان سببا لعدم الاستسلام للحياة والذي آمن بقدرات .
إلى "أمي وأبي" العزيزين حفظهما الله لي
إلى معلمي "عمر جزائري" رحمه الله والذي كان أول أستاذ لي والذي علمني الأحرف التي أكتب بها الآن .
إلى كل معلم (ة) وأستاذ (ة) في جميع الأطوار التي مررت بها .
إلى كل من تمنى لي الخير في حياتي .
إلى كل الذين يملكون بصيرة النفاذ إلى عمق الأمور فلا يقفون عند القشور ويسارعون إلى اصدار
الأحكام إلى كل الذين يتحسبون خطاهم قبل أن يتقدموا باتجاه أهدافهم النبيلة .
إلى كل من نسيه قلمي ويذكره قلبي .

الملخص:

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دور فعال في توجيه العمليات البنكية من خلال الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المال، فهي تقوم بمنح القروض لمؤسسات الاعمال والافراد بهدف تمويل المشاريع. تواجه البنوك مخاطر متعددة نذكر منها المخاطر الائتمانية التي تعتبر من أصعب المخاطر التي تتعرض لها. تسعى البنوك جاهدة لوضع آليات وسياسات تقلل من حدة هذه المخاطر وكذا وضع طرق لتسييرها. ومن بين الأدوات الأكثر استعمالا لدى البنوك في هذا المجال تقنية التحليل المالي، وذلك من خلال اعتمادها على المؤشرات المالية التي تساعد على اتخاذ قرارها النهائي والمتمثل في منح القرض أو عدمه. والتي تكون مبنية على أسس مضبوطة والقيام ببعض الإجراءات التي تمكنها من التحكم فيها.

ولتحليل أهداف الدراسة وللإجابة عن التساؤلات اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة لسنوات 2019-2020-2021، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أن بنك التنمية المحلية يعتمد بصفة كبيرة في التحليل المالي، عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- ✓ بنك التنمية المحلية يقوم بإجراء التحليل المالي لبعض أنواع الائتمان في بعض المراحل.
- ✓ خلصت الدراسة الى ان معظم القرارات في هذه الوكالة لا تتخذ نسبة الى أسس وقواعد علمية مرتكزة على التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، البنوك التجارية، المخاطر البنكية والقرارات.

Résumé

Les banques commerciales sont considérées parmi les entreprises financières les plus importantes. Elles jouent un rôle efficace dans l'orientation des opérations bancaires, à travers la médiation entre les propriétaires de surplus et ceux de déficit budgétaire. Elles octroient des crédits aux entreprises ainsi qu'aux particuliers, dans le but de financer divers projets. Les banques font face à des multiples risques, dont le risque de crédit, qui est l'un des risques les plus difficiles. Les banques travaillent sans répit, pour mettre en place des technologies et une politique qui diminuent ces risques ainsi que l'établissement de méthodologie pour les gérer. Parmi les outils les plus utilisés par les banques, dans ce domaine, la technologie de l'analyse financière. Ceci se fait à travers les indices financiers qui aident à prendre la décision finale de l'octroi ou non du crédit. Cette dernière est fondée sur des principes étudiés à travers des actions permettant la maîtrise des risques.

Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre aux questions qu'elle implique, le chercheur s'est basé sur une documentation et des données se rapportant à des études antérieures sur le sujet. Au cours de cette collecte d'informations, des données secondaires ont été aussi obtenues. L'ensemble des éléments ont constitué le cadre théorique de l'étude. En ce qui concerne le cadre pratique, il a été concrétisé à travers l'élaboration d'une étude analytique sur la situation financière de l'Entreprise pour les années 2019 – 2020 - 2021. Le chercheur a utilisé l'approche descriptive et analytique. Et l'étude a trouvé un groupe de résultats les plus importants que :

- La banque de développement local dépend en grande partie dans l'analyse financière. Grace à l'utilisation d'indicateurs de l'équilibre financier et les ratios financiers.
- La banque de développement local implémenter d'analyse financière par quelque type de crédit en quelque étapes.
- L'étude sur le terrain a conclu que la plupart des décisions, de cette agence ne prend pas par rapport aux bases de règles scientifiques basées sur l'analyse financière.

Mots clés : Analyse financière, Banques commerciales, Risque de crédit et Les décisions.

فهرس المحتويات	
I	شكر و تقدير
II	الإهداء
III	الملخص
V	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الرموز والاختصارات
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية والقروض
3	المطلب الأول: مدخل للبنوك التجارية
9	المطلب الثاني: لمحة حول القروض البنكية
20	المطلب الثالث: قروض الاستغلال
29	المبحث الثاني: نظرة عامة حول التحليل المالي
29	المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي
35	المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي في البنوك التجارية

42	المطلب الثالث: التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار
45	المبحث الثالث: طرق التحليل المالي لطلب الائتمان
45	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
55	المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية
66	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
68	التمهيد
69	المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية
69	المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك التنمية المحلية
74	المطلب الثاني: بطاقة تعريفية بالمديرية الجهوية لولاية بومرداس -00846-
77	المطلب الثالث: منح القروض من قبل المديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس -00846-
86	المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي
86	المطلب الأول: الدراسة التقنية الاقتصادية لملف طالب القرض
90	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لطالب الائتمان
96	المطلب الثالث: نتيجة دراسة القرض
98	خلاصة الفصل
100	الخاتمة
105	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	المراحل التي مر بها التحليل المالي	42
02	مؤشرات تقييم السيولة	79
03	مؤشرات تحليل جودة الأرباح	81 - 82
04	أهم نسب المديونية	82 - 83
05	النسب العامة للتمويل	87
06	مؤشرات تقييم سياسات التمويل	88
07	النسب والمؤشرات المالية لنموذج Sherroad 1974	92
08	النسب والمؤشرات المالية لنموذج Kida	93
09	النسب والمؤشرات المالية لنموذج Atman And Mc Cough	94 - 95
10	فروع المديرية العامة لبنك التنمية المحلية عبر التراب الوطني	100
11	جانب الأصول لميزانية المالية لثلاثة سنوات (2019، 2020، 2021) حسب SCF	119
12	جانب الخصوم لميزانية المالية لثلاثة سنوات (2019، 2020، 2021) حسب SCF	119 - 120
13	مؤشرات التوازن المالي لسنة 2019-2020-2021	122
14	نسبة السيولة العامة	124
15	نسبة الاستقلال المالي	124
16	المردودية المالية والاقتصادية	124
17	نسبة التمويل الدائم	125
18	نسبة قابلية السداد	125
19	نسبة دوران المخزون	126
20	معدل دوران رأس المال المستثمر	126
21	معدل الهامش الربح الصافي	127

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
01	تصنيف طرق قياس خطر القروض البنكية	26
02	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	49
03	مؤشرات التوازن المالي	66
04	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	67
05	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	68
06	حالات رأس المال العامل	71
07	وضعية الخزينة	75
08	أنواع النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة	76
09	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	102
10	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية جومرداس	105

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز/ الاختصار	المعنى
ب/ب	بدون ذكر البلد
ب/س	بدون ذكر السنة
دج	الدينار الجزائري
BDL	Banque de développement local
SARL	Société à responsabilité limitée
SCF	Système Comptable Financier
ETBHP	Entreprise Travaux Bâtiments Hydrauliques Publics

مقدمة

تعتبر البنوك التجارية أحد مكونات النظام المصرفي، فهي تتولى عملية منح الائتمان لمختلف المؤسسات و الأفراد ، مما يجعلها تقع في مخاطر القروض البنكية خاصة خطر عدم السداد ، حيث يمكن اعتبار عملية منح القروض من العمليات الرئيسية لدى البنوك التجارية ، وقد تعود هذه العملية بالضرر على البنك بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة .

و لذا تسعى البنوك التجارية إلى دراسة عملية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بكل دقة وموضوعية، ونظرا لأهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للبنوك التجارية وخصوصا على الصعيد المحلي كان لزاما على هذه الأخيرة أن تستعين بأهم أدوات التحليل ألا وهو التحليل المالي .

و يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية استخداما في البنوك التجارية فهو يقوم بمعالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل بالإضافة إلى استخدام البيانات والمعلومات في دراسة النسب والمؤشرات والتي بدورها تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة ، كما يعتبر من المكونات الأساسية التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوى والضعف .

من خلال ما سبق تأتي الإشكالية التالية :

ما دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض لدى البنوك التجارية ؟

وتنبثق من هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في عملية منح القروض في البنوك التجارية؟
 - هل يعتمد بنك التنمية المحلية (00846) على أدوات التحليل المالي عند منح القروض ؟
- ❖ فرضيات البحث:**
- يعتبر التحليل المالي أداة مناسبة وكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية.
 - يعتمد بنك التنمية المحلية (00846) على أدوات التحليل المالي عند منح القروض لزيائنه .

❖ أسباب اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية ، و هي :

- ✓ الميول الشخصي والرغبة في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها؛
- ✓ ارتباط الموضوع بمجال التخصص؛
- ✓ الرغبة في تسليط الضوء على المخاطر الائتمانية باعتبارها أهم المخاطر التي تواجهها البنوك.

❖ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك التجارية وكيفية تقديم القروض .
- ✓ إظهار الجانب التطبيقي حول هذا الموضوع.
- ✓ إظهار مدى أهمية قطاع البنوك التجارية.
- ✓ معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات لدى البنك.

❖ أهمية الدراسة :

يستمد الموضوع أهميته من حساسية القطاع المصرفي و تزايد الطلب على الائتمان المصرفي ، و قد برز التحليل المالي كأداة لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي، من خلال مختلف القوائم والنسب والتحليل الذي يظهر وضعية طالب الائتمان في اتخاذ قرار المنح أو الرفض .

❖ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في :

- **البعد الموضوعي:** إن حدود الدراسة تتجلى في معرفة كيفية تقديم القروض والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها باستعمال التحليل المالي، والتي تؤدي إلى اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض، ولإرضاء الزبون في النتيجة وتقبلها لأنها ناتجة عن وضعية ودراسة ملفه جيدا.
- **النطاق المكاني:** بنك التنمية المحلية – مجمع الاستغلال بومرداس 00846-

- **النطاق الزمني:** يقتصر زمان بحثنا لسنة 2022 ولدراسة ملف طالب القرض من سنة 2019 إلى غاية 2021.

❖ **صعوبات الدراسة :**

واجهنا خلال هذا البحث عدة صعوبات نذكر منها:

- ✓ ضيق الوقت؛
- ✓ صعوبة في إيجاد كتب ومراجع حديثة؛
- ✓ صعوبة الوصول والتواصل مع الجهات المعنية بالدراسة؛
- ✓ تحفظ موظفي بنك التنمية المحلية وكالة بومرداس على تزويدنا بالوثائق اللازمة بسبب التحفظ وطبيعة عملهم؛
- ✓ صعوبة الحصول على الكشوف المالية لطالب القرض وسرية بيانات الملف.
- ✓ طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث يضم عدد كبير من المفاهيم المختلفة والمتداخلة، ومجاله الواسع.

❖ **المنهج المتبع والأدوات المستخدمة :**

من أجل الإلمام الجيد بكافة جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج العلمي والوصفي التحليلي، والذي يخدم بدرجة كبيرة الموضوع ويثريه أكثر، وذلك بالاعتماد على التنسيق والاندماج بين الجانبين النظري والتطبيقي، وكذلك الإجابة على إشكالية الدراسة .

ولدراسة هذا الموضوع، اعتمدنا على مجموعة من الأدوات ممثلة في المسح المكتبي عن طريق الاطلاع على كم لا بأس به من المراجع، وهي عبارة عن كتب، مذكرات، قوانين رسمية، مقاييس... الخ ، وكأداة أخرى اعتمدنا كذلك على المقابلة حيث قمنا بإجراء مقابلات مع بعض من الموظفين في بنك التنمية المحلية وكالة بومرداس، ما مكنا من الاطلاع على بعض الوثائق الداخلية للوكالة ذات الصلة بموضوع الدراسة وجمع معلومات شفوية من بعض الموظفين .

❖ **الدراسات السابقة :**

اعتمدنا في دراستنا على بعض الدراسات ، نذكر منها :

- ✓ دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية :
- زينب لحول: مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، 2016/2017.

- الإشكالية: هل يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات في البنك الخارجي الجزائري؟
- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة جيجل 00048.
- اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصلين الأول والثاني بينما اعتمد منهج دراسة حالة في الفصل الثالث ، واعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات ممثلة في المسح المكتبي والمقابلة مع بعض الموظفين في البنك، وجمع معلومات شفوية.
- النتائج التي توصلت إليها التحليل المالي للبنوك التجارية تعتمد فيها المؤشرات للتوازن المالي وجدول التمويل والنسب المالية، وتعتبر وكالة جيجل 00048 وكالة محلية تمنح قروضا للعملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو مؤسسات. وتتخذ قرار المنح حسب كل هدف، وبناء على دراسة معمقة لملفات طلب القروض من الناحية التقنية، الاقتصادية والمالية وهذه الأخيرة تكون حسب الكشف لخمس سنوات.

✓ دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض :

- غطاس سهام: مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، 2015/2014.
- مشكلة الدراسة: ما مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري -وكالة ورقلة - لتقنية التحليل المالي في اتخاذ قرارا منح القروض؟
- تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA -المديرية الجهوية للاستغلال 00184- وكالة ورقلة. لفترة 2011-2013.
- توصل الباحث الى أن بنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة يطبق بعض الجوانب فقط في التحليل المالي لملف طالب القرض، ولا يطبق النسب المالية في التحليل المالي، ما عدا نسبة التمويل الذاتي لاتخاذ قرار منح القرض.

✓ دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي :

- هزبرة أحلام : مذكرة لنيل شهادة الماستر ، 2016/2015.
- مشكلة الدراسة: كيف يمكن للتحليل المالي أن يساهم في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟
- تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى بنك التنمية المحلية BDL وكالة بسكرة.
- توصل الباحث أن بنك التنمية المحلية لا يزال يستخدم المخطط المحاسبي الوطني في تحليل القوائم المالية للعمليات، وأن يقتصر التحليل المالي على مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب

كنسبة السيولة العامة، الاستقلالية والمردودية ويمكن أن تضيف بعض النسب حسب غرض القرض. وهذا لتقييم المخاطر الائتمانية.

❖ هيكل البحث:

تعتبر البنوك التجارية جزءا أساسيا في الجهاز المصرفي، ومن بين أهم وظائفه منح القروض ، حيث تعتبر هذه الأخيرة النشاط المريح لها، ولتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل يتبع البنك مجموعة من الإجراءات لكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا ، فهي تطبق التحليل المالي كتقنية متمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية ، ومن أجل الإلمام بالموضوع وبغية التحقق من الفرضيات قمنا بتقسيم الخطة إلى فصلين ، فصل نظري و آخر تطبيقي ، حيث تضمن :

الفصل الأول مفاهيم نظرية حول الموضوع ، و قد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث قسمناه إلى ثلاثة مطالب، تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول البنوك التجارية والقروض، حيث ركزنا على قروض الاستغلال ، وفي المبحث الثاني تحدثنا بنظرة عامة حول التحليل المالي وفي المبحث الثالث التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار .

أما في الفصل الثاني فكان دراسة تطبيقية في بنك التنمية المحلية لبومرداس 00846، بحيث قسم إلى مبحثين وكل مبحث ينقسم إلى ثلاث مطالب ؛ يتضمن المبحث الأول كل المعلومات المتعلقة ببنك التنمية المحلية ، ويتضمن المبحث الثاني دراسة حالة قرض استغلالي .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة والتي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو الأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض الائتمانية ، ولكن هذه الأخيرة تعتبر عملية حساسة تجعلها تقوم بالدراسة الدقيقة للقرض من كل الجوانب ، و اتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدم منحه يعود لنتيجة التحليل المالي .

فالتحليل المالي هو تشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة من أجل اتخاذ القرار، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

❖ **المبحث الأول :** عموميات حول البنوك التجارية والقروض

❖ **المبحث الثاني :** نظرة عامة حول التحليل المالي

❖ **المبحث الثالث :** طرق التحليل المالي لطلب القرض

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية والقروض

البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات تمارس عمليات الائتمان ، الإقراض والاقتراض ، وتعتبر من الدرجة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي ، وهدفها الرئيسي تحقيق الربح على عكس البنك المركزي الذي يهدف لتحقيق المصلحة العامة .

و قد تعتبر عملية منح القروض من العمليات الرئيسية لديه ، حيث تتعدد القروض حسب النشاط الاقتصادي والفترة الزمنية ، و سنتطرق في هذا المبحث إلى مدخل للبنوك التجارية ، القروض البنكية و كذا قروض الاستغلال .

المطلب الأول : مدخل للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات فعالية في النظام المالي، حيث أنها مؤسسات نقدية تقبل الودائع ، تمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للزبائن .
ومن أجل إعطاء فكرة وصورة واضحة حول البنوك قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين سنتطرق من خلالها إلى تعريف البنوك التجارية ، أهدافها و خصائصها، وكذا إلى دورها ووظائفها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية ، أهدافها و خصائصها

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف البنوك التجارية و الالمام بأهم أهدافها و خصائصها .

أولا : تعريف البنوك التجارية

ترجع كلمة بنك Bank إلى كلمة إيطالية الأصل وهي بانكو (Banco) ومعناها "مقعد" أو بالمعنى الدارج تعني "مصطبة" وكان يقصد بالمصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيها بعد لكي يقصد بالكلمة، المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

ويقابل كلمة بنك في اللغة العربية كلمة مصرف وجمعها مصارف وجاء في المعجم الوسيط: أن المصرفي هو مكان الصرف وبه سمي البنك مصرفا. والصرف عند الفقهاء هو بيع الائتمان بعضها ببعض، كبيع الذهب بالذهب أو الذهب بالفضة.¹
وللبنوك التجارية تعاريف عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

¹ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكاتب الجامعي، مصر، 2018، ص 72.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقد، يركز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.²

ويعرف البنك التجاري أيضا بأنه المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنهم، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتبيع، كما أنها تملك كأى مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالإقراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض.³

كما يعرف قانون النقد والقرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها:

أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 الى 113 من هذا القانون، بحيث يتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تنحصر فيما يلي:

- ✓ العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور؛
- ✓ القيام بمنح القروض؛

✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهل على إرادتها.⁴

والبنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك، المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.⁵

من هذه التعريفات يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك التجاري كما يلي:

هي نوع من أنواع المؤسسات المالية ، التي تعرف على أنها حلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي. وظيفتها الرئيسية هي القيام بعملية القرض والاقتراض ، تقوم بتلقي ودائع الأفراد

² - Siruguet Jean.Luc., **Le contrôle comptable bancaire**, TOME 11, banque éditeur, p 24.

³ - Bouyacoub. Farouk, **Le risque de crédit et sa gestion**, Media Bank, n° 24 juin/ juillet, Alger, p14.

⁴ - قانون النقد والقرض 90.10.

⁵ - محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، ب/ط، دراسة أسامة، عمان، 2009، ص 57.

القابلة للسحب تحت الطلب أو لأجل واستخدام هذه الودائع في عملية الائتمان ، وهي مرتبطة بالقرارات والأوضاع التي يقررها البنك المركزي، حيث تمثل البنوك التجارية الجوهر الأساسي للجهاز المصرفي، وذلك بمساهمتها في تنشيط وتنمية حركة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

البنوك التجارية كأى مؤسسة ضمن وتيرة الاقتصاد، لها أهداف خاصة بها لكي تحافظ على مكانتها واستمراريتها في السوق، وتضمن بذلك البقاء والصمود في وجه المخاطر التي تتعرض إليها، وهذه الأهداف عديدة يمكن أن نميزها في ثلاث نقاط هي:⁶

1- **تعظيم الربح:** البنوك بصفة عامة هي منشآت تتعامل بالأموال سواء كان ذلك بالأخذ من المودعين والعطاء بالقيام بعمليات الإقراض بفوائد معينة تستحق عند تواريخ معينة، والربح هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات فهناك تأثير طردي ومباشر بين الإيرادات والأرباح، ولعل من بين مصادر الإيرادات نجد الفوائد المتحصل عليها من القروض التي يمنحها المصرف أو من جملة الفوائد من السندات أو أجور الخدمات المختلفة كخدمات الأمانة والوصاية والحماية وكذا أجور خدمات الإيداع والسحب...

أما جملة المصاريف أو التكاليف فقد تتمثل في الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وعلى القروض من القيم، أو الرواتب والأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي، وقد يكون هناك مصروفات وتكاليف أخرى مثل المصروفات العقارية أو مصاريف التشغيل الأخرى، مصاريف التأمين...إلخ، أما اعتماد البنك على الودائع كمصدر من مصادر تمويل الاستثمارات، قد يحقق هامش ربح والذي يضاف الى رأسمال البنك؛

2- **توفير السيولة:** ونعني بالسيولة هي مقدرة البنك على مواجهة التزاماته والمتمثلة أساس في تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وكذا تلبية طلبات الائتمان أو القروض كتلبية احتياجات المجتمع، وعدم قدرة البنك على توفير السيولة الكافية قد تزعزع ثقة المودعين والزبائن لديه، وبالتالي سحب ما تم إيداعه، كل هذا قد يعرض البنك للإفلاس نتيجة لزيادة المسحوبات والتي يمكن مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

⁶ -مداحي محمد، محاضرات في التسيير البنكي، موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، 2018/2019، جامعة آكلي محند اولحاج - البويرة- ص06.

3- تحقيق الأمان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهو يعد صفر حافة الأمان للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

ثالثا : خصائص البنوك التجارية⁷

تتميز البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين باعتبارها وسيط مالي وتنشأ عن الوساطة حالة من الغموض ، بالإضافة إلى جملة من الخصائص والمميزات تتدرج فيما يلي :

تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

تتعدد وتنوع البنوك التجارية تبعا لحاجة السوق النقدي، غير ان هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز له على النظام الرأسمالي، إذ يخلق هذا التركيز وحدات بنكية ضخمة قادرة على احتكار أسواق النقد والمال.

إصدار النقود البنكية، حيث تتمثل النقود البنكية في نقود الودائع التي تكون إجرائية غير نهائية بالإضافة الى أنها متباينة ومتغيرة، تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان حيث تكون موجهة للقطاع الاقتصادي.

تحقيق الربح، فغالبا ما تكون البنوك التجارية مملوكة من الافراد او الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الثاني: دور ووظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية دور هام في تمويل الاقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات، فهي المكان الذي يؤتمن فيه على أموال الافراد وودائعهم، ويعتبر أنه خلية متكاملة الوظائف.

⁷ - عناب سلمى، دور التحليل المالي في تسيير مخاطر منح القروض البنكية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - ام بواقي-، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ام بواقي، 2015/2014، ص، ص 06، 07.

أولاً: دور البنوك التجارية

تلعب البنوك دوراً أساسياً للأعوان الاقتصاديين، إذ تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدراً رئيسياً لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات فهي تؤثر تأثيراً قوياً في جميع المجالات، وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:⁸

1- **دور الرقابة:** يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تتحكم في الكتلة التنفيذية وهذا عن طريق الرقابة، إذ يعمل جاهداً على عدم إحداث التضخم أو التقليل من حجم النقد في البلاد؛

2- **دور الوساطة:** توضح مهمة الوساطة دور تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات، وتشير إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.⁹

ثانياً: وظائف البنوك التجارية

تقسم وظائف البنوك التجارية إلى قسمين: وظائف تقليدية ووظائف حديثة، سنوردها بإيجاز، فيما يلي:¹⁰

1- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:¹¹

✚ قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وبشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوفر الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.

⁸ - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 05.

⁹ - منير إبراهيم هندي، نفس المرجع السابق، ص 05.

¹⁰ - بن سليمان بوزياب، اقتصاد النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 1996،

ص 113.

¹¹ - نوال بوعلام سمر، دليلك في المالية، ب/ط، دار اليازري العلمية، ب/ب، ب/س ص 70 - 72.

تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة الى نوعين:

✓ قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

✓ قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك الى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة هي كالتالي: ¹²

1. التوسع في منح القروض الاستهلاكية والتوسع في العمليات خارج الميزانية؛
2. خدمات الصراف الآلي نتيجة التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية؛
3. التحويلات الالكترونية للأموال؛
4. تنشيط الإقراض بضمان الأوراق المالية؛
5. إدارة الاعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
6. تمويل الإسكان الشخصي؛
7. ادخار المناسبات؛
8. سداد المدفوعات نيابة عن الغير؛
9. تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛
10. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية. ¹³
11. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها وتحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي او التحويل من خلال غرفة المقاصة؛ ¹⁴

¹² - رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص71.

¹³ - زينب لحول، دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة جيجل 00048-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2016/2017، ص 22 / 23.

12. تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين وتنشيط الإقراض بضمان الأوراق المالية؛¹⁵
13. خدمات البطاقة الائتمانية؛¹⁶
14. القيام بخدمات التجارة الخارجية والتعامل بالعملات الأجنبية.¹⁷

المطلب الثاني : لمحة حول القروض البنكية

يعتبر القرض من أهم الفعاليات وأوجه استثمار الموارد البنكية ، فهي تتمثل الجانب الأكبر من الأصول ، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

الفرع الأول : تعريف القروض البنكية وأنواعها

الاهتمام بعملية تقديم القروض البنكي يجعلنا نهتم بتعريف القرض وأنواعها.

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي

الائتمان لغوياً: أحد مشتقات كلمة (أمين)، أي بمعنى سلم بعيداً عن الخطر والأذى، وائتمن تعني وضع ثقته واطمأن أي بعد عن الأذى والمخاطر.¹⁸

واصطلاحاً: يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لمتعامل ما، وذلك حين يضع تحت تصرفه مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.¹⁹

وهناك عدّة تعاريف للائتمان المصرفي، نذكر منها:

" هو عبارة عن عقد يقوم الطرف الأول (المقترض) بموجبه بتمليك ماله أو جزء من ماله للطرف الثاني (المقرض) الى أجل، على أن يؤديه الطرف الثاني للطرف الأول فيما بعد".²⁰

¹⁴ - رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص71.

¹⁵ - بن سليمان بوذياب، مرجع سبق ذكره، ص113.

¹⁶ - بن سليمان بوذياب ، نفس المرجع السابق ، ص113.

¹⁷ - أسامة محمد الخولي، مبادئ النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، سنة 1999،

ص، ص171، 172.

¹⁸ - محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان المصرفي ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013، ص 24.

¹⁹ - صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص15.

²⁰ - أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص19.

و " هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقترض ملكية مبلغ من نقود على أن يرده إليه المقترض عند نهاية مدة القرض وذلك مقابل فائدة، وقد تكون القروض خاصة كما قد تكون عامة".²¹

وبالرجوع إلى القانون 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالقرض والنقد فانه عرف القرض على انه: " تشكيل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما او يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص اخر او يأخذ بموجبه لصالح شخص اخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي او الكفالة او الضمان تعتبر بمثابة عمليات قرض عمليات الايجار المقرونة بحق خيار بالشراء ولا سيما عمليات القرض الاجاري".²²

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن عملية منح القروض هي من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية. ويعتبر القرض أنه عقد بين المقترض والمقرض وهذا الأخير يقدم مبلغ من المال على أن يرده إليه المقترض عند نهاية المدة المتفق عليها وذلك مقابل فائدة.

ثانيا: أنواع القروض البنكية

تقوم البنوك بمنح أنواع مختلفة من الائتمان والتي تختلف حسب التغيرات التي ترافق نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم الائتمان المصرفي إلى:

1- تقسيم الائتمان وفقا للغرض منه:

نجد:

- **الائتمان الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها.²³
- **الائتمان التجاري:** يعتبر من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دورا بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها،

²¹ - عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا، ب/ط، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص72.

²² - قانون النقد والقرض 90.10.

²³ - جميل أحمد توفيق و علي شريف بقة، الإدارة المالية، ب/ر/ط، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص388.

والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية.²⁴

- **الائتمان الاستهلاكي:** يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الافراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات، غسالات، أجهزة حاسوب شخصية، ويقوم البنك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على الطلب على هذا النوع من الائتمان، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح ائتمان استهلاكي من خلال البيع بالتقسيط.²⁵

2- تقسيم الائتمان وفقا لأجله:

يتضمن:

- **ائتمان قصير الأجل:** هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل: تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله.²⁶
- **ائتمان متوسط وطويل الأجل:** هي تلك القروض التي تزيد آجالها عن سنتين عادة، وقد تصل الى عشرين سنة أو أكثر من ذلك حيث تمنح لتمويل الأصول الاستثمارية كبناء مباني جديدة أو توسيع مباني قائمة، وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل الى ثلاث فترات فترة الاستخدام، فترة السماح، فترة السداد.

3- تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض:²⁷

- **ائتمان مصرفي خاص:** هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص والافراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية التي يتمتع بها الافراد والمؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان.

²⁴ - صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

²⁵ - صلاح الدين حسن السيسي ، نفس المرجع السابق ، ص 42.

²⁶ - صلاح الدين حسن السيسي ، نفس المرجع السابق ، ص 106.

²⁷ - طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص

- **ائتمان مصرفي عام:** يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الذين يعتبرون أشخاص القانون العام، بحيث يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى المركز المالي لها إضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسية.

4- تقسيم الائتمان حسب نوعية الضمانات:

- **ائتمان مضمون:** هي التسهيلات الممنوحة أو المقدمة مقابل رهن أموال منقولة أو غير منقولة، والهدف من تقديم الضمانات تقليل المخاطر بالرغم من أن بعض الأصول يصعب تحويلها الى نقد لاسترداد الدين.
- **ائتمان غير مضمون:** هي تسهيلات يتم منحها مقابل الاكتفاء بتوقيع المدين (كفالة) وذلك استنادا الى قدراتهم أو إمكانياتهم المالية والعقارية، فالائتمان الممنوح مقابل الكفالة الشخصية يجب أن يقترن بالملاءة المالية والعقارية للكفيل (المدين) لان الكفيل كالمدين يكون مسؤولا عن تسديد الالتزامات الحالية والمستقبلية عن المدين في حالة تعثره.

5- تقسيم الائتمان حسب طريقة سداده:

- ✓ التسديد بمبلغ واحد (دفعة واحدة)
- ✓ التسديد بأقساط متتالية وتفاوت في المبالغ وتقسم الى الأنواع التالية:
- التسديد بأقساط متساوية؛
- التسديد بأقساط متزايدة؛
- التسديد بأقساط متناقصة وهي أقل خطورة.²⁸

6- تقسيم الائتمان حسب النوع والطبيعة:

ويقسم ضمن هذا المجال إلى قسمين هما:

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** وهو من الأنواع الأكثر شيوعا فب نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا.²⁹
- **التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:** لا تشكل التزاما مباشرا على البنك ولكنها قد تتحول الى التزام مباشر إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، فالبنك لا يقدم سيولة نقدية بشكل مباشر، وإنما يوفر

²⁸ - طارق طه ، نفس المرجع السابق ، ص 254.

²⁹ - عبد الحليم كراجه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 69.

على العميل دفع مبالغ نقدية أو تقديم شيك مصادق بكامل القيمة الى جهات معينة وإنما يكتفي بتأمين نقدي بنسبة معينة، عن طريق توجه البنك نحو إصدار كفالة أو فتح اعتماد مستندي للعملاء.

30

الفرع الثاني: مفهوم سياسة الإقراض، أهدافها ومكوناتها

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون له سياسة الإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه إدارة وظيفة الإقراض في البنك، وتختلف وفقا لأهداف استراتيجية توظيف الموارد المالية الخاصة بكل بنك والتي تقوم بتحديد الإدارة العليا للبنك. ولذلك يمكن أن نتناول سياسة الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية على النحو التالي:

أولاً: تعريف سياسة الإقراض

تتعدد تعاريف سياسة الإقراض، نذكر بعضها:

'هي من الخطط الاستراتيجية للبنك وتعتبر امتداد للخطة العامة للبنك وتتضمن هذه الخطة التي هي السياسة الإقراضية مختلف التوقعات والاحصائيات الخاصة بالقرض'.³¹

و " يقصد بسياسة الائتمان مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، شروط منح الائتمان، سياسة التحصيل، إجراءات متابعة الائتمان".³²

وكذلك 'هي مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابطها منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن يشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة الى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض'.³³

³⁰ - محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

³¹ - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص237.

³² - طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص254.

³³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاد النقود والبنوك، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص118،

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن سياسة الإقراض هي مجموعة من القواعد والإجراءات تحدد فيها المعايير الائتمانية بمراحل القرض المختلفة، وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها.

ثانيا: أهداف سياسة الإقراض

يمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:³⁴

- ✓ سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- ✓ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- ✓ تأمين الرقابة المستثمرة على عمليات الإقراض في كافة مراحلها.

ثالثا: مكونات سياسة الإقراض

تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر على حسب الأهداف وهيكلها التنظيمي ويمكن تحديد محتويات سياسة الإقراض كما يلي:³⁵

- 1- **مراعاة الجوانب القانونية:** يجب أن تأخذ سياسة الإقراض بعين الاعتبار القواعد القانونية المنظمة للعمل البنكي، سواء ورد النص عليها في التشريعات المكتوبة أو في القواعد القانونية العرفية وكذلك ما يضعه البنك المركزي من ضوابط وقيود النشاط.
- 2- **تقرير حدود ومجال الاختصاص:** حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة وهذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.
- 3- **تحديد أنواع القروض التي يمنحها:** من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل بها البنك، إذ الفصل بين القروض المتعامل بها مع تلك التي لا تتعامل بها ومثال ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عملية إنشاء المكان، ففي هذه الحالة البنك لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها البنك في ظل الظروف الحالية، مما يوفر وقت وجهدا للمسؤولين عند منح الائتمان في الاستقصاء والتحري عن طلب القروض والتركيز على الطلبات التي تتماشى وسياسة البنك.

³⁴ - مصطفى الشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، كلية إدارة الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 2003، ص 77.

³⁵ - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 132، 133.

4- **سعر الفائدة والمصاريف الإدارية:** يشمل هذا العنصر التكلفة المترتبة على الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر فائدة ومن الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤدات داخل المنطقة الواحدة إذ يتم تحديد هذه التكلفة مقدما لذلك فلا بد من وجود خطوط ومعايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لأجل تقدير تكلفة موحدة يرضى بها العملاء.

5- **تحديد الحجم الإجمالي للتسهيلات الائتمانية بأنواعها:** وذلك من خلال الربط بين المصادر الأموال المتاحة وتلبية متطلبات الربحية والسيولة والأمان والنسب النقدية المقررة من السلطات النقدية وكذلك الأرباح التي يحتفظ بها المصرف.³⁶

6- **شروط ومعايير منح الائتمان:** بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك، يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض، من حيث سمعته ومركزه.

7- **إجراءات وخطوات الحصول على القرض:** بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدوين في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة (في شكل دليل الحصول على الائتمان) ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.³⁷

الفرع الثالث: أسباب المخاطر البنكية، خطوات تحديدها وطرق قياسها

تنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم قدرة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته أو عدم رغبته في الوفاء بالتزامه، تحدث نتيجة عوامل داخلية وعوامل خارجية ويتبع البنك خطوات لتحديد هذه الخطوات.

أولاً: أسباب مخاطر القروض البنكية³⁸

تنقسم مخاطر القروض إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية، وهي:

³⁶ - أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، مكتبة الذاكرة للطباعة والنشر،

الأردن، 2013، ص 152.

³⁷ - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 234.

³⁸ - نصيرة محاجبية، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة 8 ماي، قالمة، 2006، ص 157.

1- العوامل الخارجية:

- ✓ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد والركود والكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال؛
- ✓ تغيرات في حركة السوق يترتب عليها أثار سلبية على المقترضين.

2- العوامل الداخلية:

- ✓ ضعف إدارة القرض أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي؛
- ✓ عدم وجود سياسة افتراضية رشيدة؛
- ✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

ثانيا: خطوات تحديد مخاطر القروض البنكية

توجد خطوات يتم اتباعها لتحديد مخاطر القروض، قبل وبعد منح القرض، وهي: ³⁹

1- قبل منح القرض:

- ✓ يتعين التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم والتسهيلات في حالة إذا ما توافرت لديهم الجدارة الائتمانية؛
- ✓ تحديد مدى المخاطر ونوعها وكيفية تجنبها أو تغطية احتمالاتها؛
- ✓ يقصد بالجدارة الائتمانية أحد المبادئ المستقرة التي يتعين توافرها في العميل والتي يطلق عليها 5C'S ؛

- ✓ دراسة نشاط الزبون وسلامة الجدوى وإمكانية السداد واستكمال أوراق التسهيل الائتماني؛
- ✓ التعرف على المركز الائتماني المصرفي للعميل، من البنك المركزي والبنك التجاري.

2- بعد منح القرض: ⁴⁰

- ✓ المتابعة والتحليل الدوري من استعلامات، تحليلات مالية، زيارات ميدانية، ومتابعة نشاط الزبون؛
- ✓ قياس وتحليل المخاطر السابق احتمالها مع التنفيذ؛
- ✓ متابعة ضمانات المشروع واستمرارها وخطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا وواقعا؛

³⁹- سمير خطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص-ص 144-148.

⁴⁰- سمير خطيب، نفس المرجع السابق، ص148.

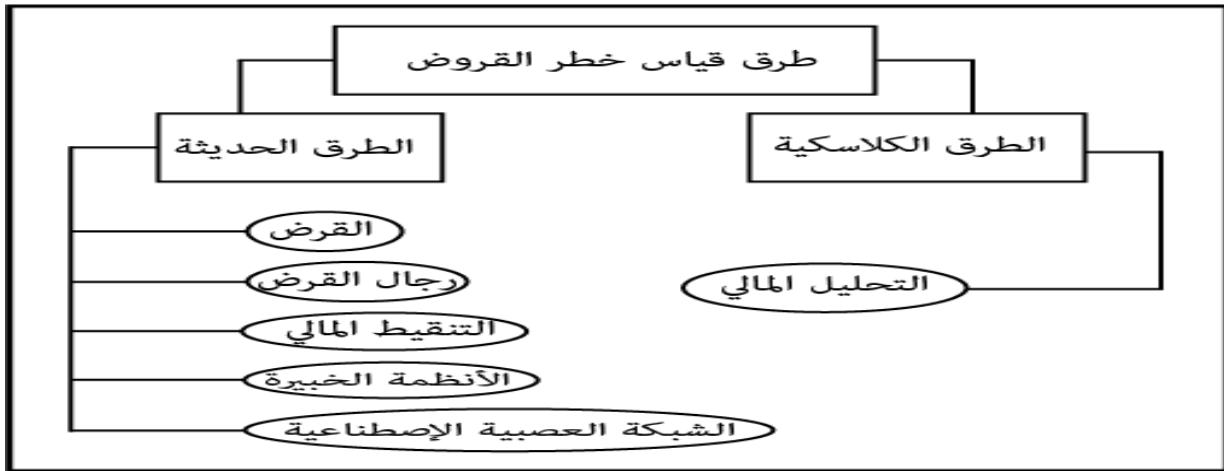
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

✓ تتم التحليلات الدورية لمتابعة حالات العملاء بتحليل مراكزهم المالية، إعداد تقارير دورية لمتابعة محافظهم الائتمانية وزيادة المختصين لتحديد مدى قدرتهم على السداد.

ثالثاً: طرق قياس خطر القروض البنكية

يوجد عدة طرق لتقدير خطر القروض البنكية والتي يمكن تصنيفها إلى الطرق الكلاسيكية والطرق الحديثة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): تصنيف طرق قياس خطر القروض البنكية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات اللاحقة.

1- الطريقة الكلاسيكية:

من أبرز الطرق المستعملة لقياس مخاطر العجز لدى المؤسسات نجد التحليل المالي الذي يعتمد عليه معظم البنوك الجزائرية كطريقة للقياس.

2- الطريقة الحديثة:

أ- **القرض التنقيطي:** تتمثل في إيجاد معادلة خطية لعدد من النسب المالية المعبرة للحصول

على نتيجة تسمى (score) والتي تتنبأ بوضعية المؤسسة أي إفلاسها خلال السنوات القادمة.

و ظهرت أولى معادلات التنقيط بالولايات المتحدة الامريكية في نهاية سنوات الستينيات من القرن الماضي من طرف ALTMAN و WILLOM H BEAVER ومن بين التقنيات المستعملة لتقدير معادلة التنقيط نجد التحليل التمييزي الذي يسمح بالتمييز بين طبقتين من المقترضين الجيدين والسيئين، حيث يعتمد التصنيف الممنوح على التحليل الاحصائي للعميل ويمثل جانب المخاطرة الخاص به (مخاطر عدم السداد) إضافة الى خصائص القرض، ويقبل المصرف على منح القرض إذا كان المجموع

المتحصل عليه أعلى وبشكل كاف من حد أدنى، ومن بين أهم نماذج التتقيط هناك نماذج الاقتصاد الرياضي.⁴¹

ب- **الأنظمة الخبيرة:** تقوم الأنظمة الخبيرة المعمول بها من قبل وكالات التصنيف والمصارف على طرق كيفية على عكس نماذج التتقيط التي تعتمد على طرق كمية، إلا أن الطريقتين تستعملان المعطيات المحاسبية والمالية لاتخاذ قرار منح القروض وذلك من خلال تصنيف المقترضين، أي أن لهما نفس الهدف لكن لكل منها منهجية مغايرة.

لذا فالأنظمة الخبيرة هي أدوات مساعدة على اتخاذ القرار وتقوم على استنتاج منطقي يمكن فهمه من قبل الجميع كما أنها برامج مطورة لمراقبة التحليل المالي، وحتى يتمكن نظام الخبرة من العمل لابد له من قاعدة معارف تجمع قواعد وأعمال مقدمة من قبل المستعمل والنتيجة عن النماذج النظرية المعيارية ومحرك الاستدلال الذي يعد الجزء المركزي لنظام الخبرة.⁴²

ج- **الشبكة العصبية الاصطناعية:** ظهرت طريقة حديثة نسبيا تسمى بالتحليل العصبوني، والتي تصنف ضمن الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة واستعمالها لحل مشاكل جديدة، ولما كانت الخلية العصبية الوحدة الأساسية في بناء النظام العصبي المركزي نظاما كاملا للمعلومات فإن الباحثين عملوا على عزلها ومحاولة فهم عملها، باقتراض أنه إذا استطاعوا جعلها متفاعلة فيما بينها، فإنه يصبح بالإمكان تحقيق تفكير اصطناعي.

فالخلية العصبية (العصبون) تتكون من ثلاث مناطق أساسية تؤهلها لأن تكون نظاما قائما بذاته وهي: التغصن، الجسم الخلوي والمحور الخلوي.

⁴¹ - أسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقييم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص74.

⁴² - مليكة بن علقمة، الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، جامعة البليدة 2، 2012، ص 287، 288.

تقنية التحليل العصبوني الاصطناعي متطورة عن التنقيط، إذا كانت العينة المدروسة جيدة ومعقدة، أما إذا كان التصنيف سهل هذه التقنية لا تحمل الجديد عن طرق التحليل السابقة، وهذا يعني أن هذه التقنية تتحقق إذا كانت المعطيات غير مرتبطة خطيا.⁴³

د- رجال القرض: هي طريقة تسعى إلى ترتيب الزبائن على أساس المخاطرة من الأقل مخاطرة إلى أكثر مخاطرة ، أخذاً بعين الاعتبار ثلاثة معايير هي:⁴⁴

✓ كفاءة المسيرين والعمال؛

✓ حالة المحيط الاقتصادي بترجيح؛

✓ الحالة المالية بالترجيح.

هذه الطريقة تعتمد أساس على ثلاثة عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية الزبون وهي العامل الشخصي، العامل الاقتصادي، العامل المالي، طريقة رجال القرض طريقة فعالة نظرا لكونها تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات النوعية والكمية على حد سواء، وهذا عكس الطرق الأخرى التي تعتمد سوى على المتغيرات الكمية كطريقة الأنظمة الخبيرة، حيث هذه الطريقة تلقت انتقادات شديدة في هذا المجال تطبيق هذه صعبا نوعا ما خاصة في البنوك الجزائرية .

هـ- التنقيط المالي: هو نظام تقسيم الخطر المرتبط بالالتزامات، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزام، تقوم وكالات التنقيط

وذلك من خلال المعايير ET FITCH IBCA, STANDARD ET POOR'S ,MOODY'S واضحة القيمة بتقييم وضعية الزبون الطالب للقرض من الناحية المالية، وبعد الدراسة التحليلية يتحصل على نقطة تقييمية معبر عنها برموز وفق إحدى أكبر مصالحي التنقيط المشهورة عالميا، ثم تبلغ نتائج دراستهم إلى المعنيين بالأمر وأنظمة التنقيط هي جد معروفة تكون النقاط مدرجة حسب سلم متناقص عموما من A إلى B.⁴⁵

⁴³- محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، 2012، ص- ص 101- 106.

⁴⁴- يوسف صوار، محاولة تقدير خطر تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 110.

⁴⁵- يوسف صوار، نفس المرجع السابق، ص 114.

المطلب الثاني: قروض الاستغلال

نظرا لتعدد نشاطات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة (تموين، إنتاج، تخزين... إلخ) في الفترة القصيرة قد تواجه مشاكل في خزيرتها تستوجب اللجوء إلى القروض البنكية للحصول على التمويلات اللازمة لتغطية هذا العجز، في هذه الحالة يقترح البنك لزيائنه مجموعة من القروض تعرف بقروض الاستغلال. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المفاهيم المختلفة لقروض الاستغلال.

الفرع الأول: تعريف قروض الاستغلال

هناك عدة تعاريف لقروض الاستغلال، نذكر منها:

قروض الاستغلال هي موجهة أساسا لتمويل جزء من الأصول المتداولة من الميزانية، وضعت من طرف البنك تحت تصرف الزبائن عن حاجياتهم لذلك تصنف ضمن القروض القصيرة الاجل الموجهة لتمويل الحاجات المالية الطارئة وتمويل المشتريات من المواد الأولية والمخزونات وما الى ذلك.⁴⁶ وهي قروض قصيرة الاجل لا تتعدى في الغالب 18 شهرا وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك على حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي وخدماتي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركة الصندوق الخاصة بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات والقدرة على تحصيل الديون.⁴⁷

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريفا شاملا وهو أن قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الآجال تساهم في ضمان السير الحسن لعمليات الاستغلال الخاصة بالمؤسسة.

الفرع الثاني: أنواع قروض الاستغلال ومخاطرها

نتطرق في هذا الفرع الى ذكر أنواع قروض الاستغلال التي تم تصنيفها الى نوعين والمخاطر التي تواجهها هذه القروض.

أولا: أنواع قروض الاستغلال

يمكن تصنيفها إلى صنفين هما قروض عن طريق الصندوق وقروض عن طريق التوقيع (الامضاء).

⁴⁶ - مصطفى رشدي شيحا، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص66.

⁴⁷ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص58.

1- قروض عن طريق الصندوق⁴⁸

هي قروض مرتبطة بتسوية الفروقات الحاصلة بين مدخلات المؤسسة ومخرجاتها، وهذه القروض تستخدم لتغطية احتياجات آنية أو عاجلة ولا تستخدم لمجالات أخرى مثل الاستثمار وإنما تتجسد من خلال تسوية معاملات تقوم بها المؤسسة لأمر مستعجل وتتفرع بدورها إلى نوعين:

أ- القروض العامة: ⁴⁹

سميت بالقروض العامة لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبة السيولة المؤقتة أو القصيرة جداً، التي يوجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلاً حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال أو لتسديده لفواتير حان أجلها، ولا يكفي ما عنده في الخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض.

- **السحب على المكشوف:** عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يعرف نقصاً في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مديناً في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبياً قد تصل إلى سنة كاملة.⁵⁰

فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، فالمكشوف قد يمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل، حيث يلزم البنوك التجارية الجزائرية عند منحها لهذا النوع من القروض أن تكون موجهة لتمويل نشاط حقيقي للمؤسسة، كالاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، ولتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة وذلك بشراء كميات كبيرة منها مادامت متوفرة حالياً، أما بالنسبة لتحديد قيمة السحب

⁴⁸ - فاطمة الزهراء لعبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية،

كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، ب/س، ص42.

⁴⁹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص60.

⁵⁰ - بخازنة فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، [ب/ب] 2000،

ص02.

على المكشوف فقد حدده بنك الجزائر لقيمة رقم الاعمال المقابل لفترة 15 يوم لنشاط المؤسسة كحد أقصى.

ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك للنشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل في تجميد أمواله لفترة معينة وهو ما يؤثر على سيولته وكذا قدرته بالقيام بعمليات القرض الاخرى، بالإضافة الى عدم التسديد في الوقت المحدد ولمواجهة هذه المخاطر يقوم البنك بطلب ضمانات من الزبون، وبالإضافة الى البحث عن إمكانيات تعبئة هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي.⁵¹

• **القرض الموسمي:** وهي القروض التي تمنحها البنوك لتمويل نشاطات موسمية التي تمارسها الكثير من المؤسسات وتلجأ إليها المؤسسات لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل ومن أمثلة ذلك: إنتاج وبيع اللوازم المدرسية والمحاصيل الزراعية.

• **قروض الربط:** هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقترض البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقيق عملية التمويل، ولكن هناك فقط أسباب أخرى يجب تحققها مثل أسباب المتعلقة بالضمانات.

ب- القروض الخاصة:

سميت بالقروض الخاصة لأنها توجه لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وليست موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة بل موجهة لتمويل المخزونات او الحقوق وهي تأخذ الاشكال التالية:⁵²

• **تسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يقدم الى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها الى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وينبغي على البنك عند الاقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل من نسبة الاخطار، ومن بين التقنيات التي تقدم أبرز الضمانات في حالة هذا النوع من القروض هو التمويل مقابل سند الرهن، وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل

⁵¹ - حمدي عبد الرزاق، جودة الخدمات البنكية كمدخل لرض العملاء، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 184.

⁵² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-64.

المواد الأساسية مثل القهوة وغيرها، ويستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة و النصف المصنعة.

• تسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن اتفاقية لشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة

السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات الخ)، والجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة الاعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ولذلك يضطر للجوء الى البنك للحصول على الأموال من أجل تمويل هذه الاشغال.⁵³

• خصم الأوراق التجارية: تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية

لحاملها (من طرف البنك قبل حلول أجلها، بعد خصم العمولة) أو بمعنى آخر عملية الخصم تتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية لحاملها قبل موعد استحقاقها، لقاء خصم جزء من قيمتها ثم بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ استحقاقها ويتكون من ثلاثة عناصر هي:

- معدل الفائدة؛
- عمولة التحصيل؛
- عمولة الخصم.

2- قروض عن طريق الامضاء(التوقيع):

إن القرض بالتوقيع أو الالتزام لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي ان البنك في هذا النوع من القروض لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقة فقط ويكون مضطرا الى إعطاء نقودا إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وتعتبر من أكثر القروض المتعامل بها حاليا في البنوك ويمكن أن نميز ثلاثة أشكال رئيسية للقرض بالتوقيع هي: ⁵⁴

أ- الضمان الاحتياطي: عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ التزامات التي قبل

⁵³ - حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامي، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009،

ص 157، 158.

⁵⁴ - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 102.

بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الاحتياطي عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطاً عندما يحدد البنك شروطاً معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطياً إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام.

ب- **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.⁵⁵

• الكفالات الجمركية:

يقوم البنك بالتكفل بعمله أمام الإدارة أمام الجمارك، حتى يتسنى له سحب بضاعته مع تأخير دفع الرسوم ومن بين أنواع الكفالات الجمركية نذكر:

✓ **كفالة الإدماج المؤقت:** في حالة استرداد بضاعة أو مواد موجهة إلى إعادة التصدير بعد الاستعمال أو التحويل حتى يتمكن المستورد من استعمال السلع مع الاستفادة من مهلة لتسديد المستحقات.

• الكفالات الضريبية:

يقوم البنك بالتكفل بالعمل أمام إدارة الضرائب مما يسمح له بالاستفادة من تأخير في دفع الضرائب المستحقة لفترة معينة أداها شهرين ويمكن أن نميز بين نوعين من الكفالات الضريبية.

✓ **الالتزامات المكفولة:** هي التزامات لاستفادة من مهلة لتسديد الضرائب المستحقة.

✓ **كفالة الضرائب المحتج عليها:** يتدخل البنك لمنح هذه الكفالة والتي تكون بمقدار المبلغ المحتج عليه في انتظار صدور قرار قضائي.

• الكفالات على الصفقات العمومية:

وتمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكاتب في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية أمام صاحب المشروع، وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربع حالات ممكنة:

✓ **كفالة الدخول في المناقصات:** تعد هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انسحب عن المشروع.

⁵⁵ - فاطمة الزهرة العبادي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 52، 53.

✓ **كفالة حسن التنفيذ:** تمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المحددة.

✓ **كفالة اقتطاع الضمان:** عند انتهاء المشروع عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ به لمدة معينة كضمان، وحتى يتفادي الزبون تجميد هذه النسبة يقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها فعلا إذا ظهرت نقائص في الإنجاز أثناء فترة الضمان.

✓ **كفالة التنسيق:** في بعض الحالات تقوم الإدارة صاحبة المشروع بتقديم تنسيق للمقاولين الفائزين بالصفقة، ولا يمكن أن يمنح هذا التنسيق فعلا إلا إذا حصلت على كفالة من طرف أحد البنوك.

ج- القبول:

يقدم البنك في هذا النوع من القروض توقيعه و ضمانات هو يضعها تحت تصرف عميله لتمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها من جهة أخرى، كما يمكن للعميل سحب كمبيالة قابلة للتحويل من أي بنك آخر وبعبارة أخرى فإن البنك يؤدي هذه الخدمة للزبون لا يمنحه المال وإنما التوقيع، ويقتصر هذا الاعتماد على العمليات الكبيرة للشركات الكبرى ونميز نوعين من القبول من أجل ضمان قدرة الوفاء للزبون، القبول الذي يمنح للزبون من أجل حصوله على مساعدة من طرف بنك آخر.

ثانيا: مخاطر قروض الاستغلال

ترتكز عملية منح القرض بصفة عامة على مبدأ الثقة أي ثقة البنك في الزبون ومخاطر القروض تعني اهتزاز هذه الثقة وذلك لعدم قدرة الزبون على تسديد ديونه في تاريخ الاستحقاق لسبب من الأسباب وبناءً عليه فإن البنك ملزم بتقدير هذه المخاطر قبل إقدامه على منح القرض.

ويمكن حصر المخاطر المرتبطة بقروض الاستغلال في:

1- **خطر عدم التسديد:** إن خسارة الأموال المقرضة تعد من أكبر المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وهي تعبر عن قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته كليا أو جزئيا عند وصول تاريخ الاستحقاق تنتج عن أسباب خاصة به أو خارجة عن إرادته والمرتبطة بقطاع النشاط أو بالتغيرات المفاجئة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، وهذا ما يحمل البنك خسارة ليصبح هو الآخر في وضعية المدين اتجاه المودعين.

2- **خطر التجميد:** يرتبط خطر التجميد بعدم قدرة المدين على تسديد القرض في تاريخ الاستحقاق لمصاعب ظرفية في خزينته أو لظروف خارجة عن إرادته، ويجد البنك نفسه مضطرا لتأجيل تاريخ الاستحقاق لكن مقابل فوائد أعلى من الأولى.

فالبنك يعمل جاهدا على إيجاد التوازن بين السيولة المتاحة لديه واستعمالاته وبين التزاماته والمواد التي تمولها، مع إمكانية إعادة تمويل قروضه لدى البنك المركزي أو في السوق النقدي. يتسبب في اختلاف هذا التوازن كل قرض غير مسترجع نتيجة تدهور الحالة المالية المقترضة الامر الذي قد يؤدي الى رفض البنك المركزي بتعبئة ديون البنك التجاري. لذا ولكي يستطيع البنك التجاري مواجهة هذا الخطر يجب عليه أن يعمل على توفير شروط محددة في قروض الاستغلال والخاصة بإعادة التمويل وهي:

- ✓ يجب أن تكون هذه القروض موجهة لتمويل نشاطات حقيقية؛
- ✓ أن تكون الأوراق التجارية المخصوصة قانونية وأن تشمل كل المعلومات الضرورية؛
- ✓ يجب أن تخضع بعض قروض الاستغلال الى شروط محددة من طرف البنك المركزي؛
- ✓ يجب أن يرسل ملف المراقبة البعدية Control à posteriori الى البنك المركزي في حالة كل قرض استغلال يفوق مبلغه:

- مئة (100) مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات العمومية الدولية؛
- عشرون (20) مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات العمومية المحلية؛
- مليون (1) دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات الخاصة.

الفرع الثالث: إجراءات منح قروض الاستغلال

تعتبر إجراءات وشروط منح القروض البنكية كوسيلة للمصرف لمواجهة الأخطار التي قد يتعرض إليها عند منحه الائتمان، فيقوم بوضع إجراءات كوسيلة تمنع من تحقق الخطر وهذا حتى يضمن الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسات المصرفية، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الإجراءات المبدئية والتي تتمثل فيما يلي:⁵⁶

⁵⁶ - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الطبعة الأولى، دار الجامعة الإسكندرية، 1995، ص 281.

أولاً: فحص القرض وتحليله

تنقسم هذه المرحلة الى شقين حيث يكون الشق الأول في الفحص الاولي لطلب القرض أما الثاني فهو التحليل الائتماني للقرض.

1- الفحص الأولي لطلب القرض:

المرحلة الأولى التي يقوم بها البنك بعد تلقيه لطلب القرض من الزبون سواء كان شخص طبيعي أو معنوي هي دراسة المحتوى لتحديد مدى موافقة السياسة الاقراضية وخاصة من حيث هدف القرض، أجال استحقاق، أسلوب التسديد بالإضافة الى التعرف على شخصية الزبون وقدراته بوجه عام بعد المقابلات الشخصية التي تحدث بينه مسؤولي البنك وكذلك نتائج السنوات السابقة التي حققتها المؤسسة والنتائج المتوقعة وعلى ضوء ما سبق يمكن اتخاذ قرار مبدئي فرفض أو قبول لطلب.

2- التحليل الائتماني للقرض:

هو عبارة عن الفحص الاولي للقرض أو الدراسة القانونية والإدارية للملف، حيث يقوم البنك بتجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة (بنوك، مؤسسات مالية أخرى، التجار أو المتعاملين الاقتصاديين الآخرين) وهذا لمعرفة نشاط الزبون وإمكانياته الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي اعتمادا على الوثائق المالية والمحاسبية.⁵⁷

ثانياً: التفاوض مع المقترض واتخاذ القرار

في هذه المرحلة نتفاوض مع المقترض وتأتي بعد التحليل الكامل لملف القرض ثم نتخذ القرار النهائي.

1- التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر البنكية للقرض المطلوب بناءً على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم الآلية الخاصة بالعميل يتم التفاوض بين البنك والمستفيد من مقدار القرض والغرض من استخدامه، وكيفية تسديده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

⁵⁷ - محمد صالح الحناوي ، نفس المرجع السابق ، ص 281.

2- اتخاذ القرار:

بعد المرور بعملية التفاوض مع المقترض تأتي عملية ومرحلة اتخاذ القرار إما بقبول التعاقد أو عدم قبوله، ففي الحالة الأولى يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة أو عدم الموافقة على طلب القرض، وقد تتضمن هذه المذكرة ما يلي:

✓ البيانات الأساسية عن المؤسسة طالب القرض؛

✓ ميزانية ثلاث سنوات الأخيرة والتعليق عليها؛

✓ معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي؛

✓ وصف القرض والغرض منه.

وبناءً على هذه المذكرة يتم الموافقة أو الرفض في منح القرض من طرف السلطات الانتمانية.⁵⁸

ثالثاً: صرف القرض ومتابعة تحصيله

وهذه هي الإجراءات الأخيرة بعد قبول طلب القرض والتي تكون في صرف القرض ومتابعة تحصيله.

1- صرف القرض

قبل البدء في عملية صرف القرض لابد على المقترض أن يوقع على اتفاقية القرض، بالإضافة الى تقديمه للضمانات المطلوبة واستفتاءه للتعهدات التي تنص عليها اتفاقية القرض.

2- متابعة القرض والمقترض

تهدف هذه المرحلة الى الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث اضطرابات في مواعيد السداد المحددة، كذلك اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مخالفة المقترض لما ينص عليه اتفاق القرض والشكل التالي يبين إجراءات منح القروض وتحصيلها.⁵⁹

⁵⁸ - محمد صالح الحناوي، نفس المرجع السابق، ص 281.

⁵⁹ - محمد صالح الحناوي ، نفس المرجع السابق ، ص 281.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي السليم، ولا يخرج في جوهره عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات ونتائج مما يساعد على اتخاذ القرارات باكتشاف نقاط القوة والضعف، وذلك من طرف المدير والمسير المالي. وللتطرق الى موضوع التحليل المالي بوضوح قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب أساسية.

المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بإعطاء نظرة شاملة حول التحليل المالي من تطوره، مفهومه، أهدافه، وأهمية التحليل المالي، وبالأخص مجالاته، الأطراف المعنية وخطواته.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي ، أهميته و أهدافه

أولاً: تعريف التحليل المالي

باختلاف المفكرين والمدارس تعددت تعاريف التحليل المالي، نختصر منها: حسب المدرسة التقليدية "يعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن تقييم للأداء المالي للمؤسسة وذلك بهدف معرفة نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، ومن ثم وضع الحلول لنقاط الضعف لمعالجتها والمحافظة وتعزيز نقاط القوة فيها، وتعتمد هذه العملية على مجموعة من المعايير او المقاييس التي يمكن استخدامها للتعرف على طبيعة الأداء المالي للمؤسسات والذي يعكس نتائج الأداء في الوظائف والإدارات الأخرى، وهذه المعايير هي مقاييس الربحية او التكلفة، مقاييس السيولة والمديونية، مقاييس النشاط او ادارة الأصول ومقياس النمو".⁶⁰

أما مدرسة الفكر المالي الاستراتيجي وحسب الخبراء تعتبر هذه المدرسة متكاملة بحيث يعد التحليل المالي الاستراتيجي أحد أركانها الأساسية، وظهرت على أيدي روادها الأوائل أمثال ثومبسون وبورتر وغيرهم، ووفقا لهذه المدرسة فان عملية التحليل المالي لا تنحصر في تحليل وتقييم الأداء المالي لأنشطة المؤسسة الداخلية فحسب، وانما تشمل وتتوسع الرؤية لتشمل البيئة الخارجية للمؤسسات والشركات والتي تتمثل في العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والثقافية العامة التي تقع خارج سيطرة

⁶⁰ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص، ص 13، 14.

الإدارة وتتأثر بها المؤسسة بصورة او بأخرى وتشمل هذه البيئة الجزء الأهم والاقرب الى المؤسسة، والذي يسمى بالمحيط الخاص والتي تتكون من العملاء والموردين، نقابات العمال، المنافسون ،الحكومة والمستهلكين.⁶¹

من التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص أن التحليل المالي هي عملية دراسة وفحص القوائم المالية والبيانات المتعلقة بالمؤسسة والمؤشرات الاقتصادية العامة خلال فترة زمنية معينة ومحددة، باستخدام أدوات (كالنسب والمؤشرات) تساعد على دراسة والتحليل من اجل تشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة من اجل اتخاذ القرارات المستقبلية.

وتختلف الأطراف المعنية بالتحليل المالي ومجالاته ومنها التحليل الائتماني فهو يدخل في اتخاذ القرار الائتماني داخل البنوك والتي تهدف الى معرفة الأخطاء المحتملة والتي يمكن ان يواجهها المقرض، واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم. وهذا ما سيتم دراسته في هذه المذكرة.

ثانيا : أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي للاعتبارات التالية:⁶²

✓ التطور الصناعي المذهل مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين المحترفين التنفيذيين مما أوجد أليات ضرورية لمحاسبتهم من قبل الجمعيات العمومية للمساهمين مما أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات ومجالس الإدارة لتقييم الأداء والمحاسبة عليه.

✓ متطلبات التأمين والائتمان حيث وضعت المؤسسات المالية اشتراطات مالية ومستندة قبل منح قروض التمويل ومن المعروف أن التمويل الدولي عادة ما يكون منخفض التكلفة إلى أنه كثير متطلبات الحيلة والحذر، ومنذ 1895 أقر مجلس التنفيذي لجمعية مصرفية نيويورك مبدأ إلزام المؤسسات التي ترغب في الاقتراض بتقديم بيانات مبوبة بصيغة موحدة حول الأصول والالتزامات، كما تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل البيانات وذلك في عام 1906 كما تم إقرار مبدأ القياس والمقارنة بواسطة النسب المالية سنة 1908.

⁶¹ - شعيب شنوف، نفس المرجع السابق، ص14.

⁶² - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 136.

✓ متطلبات الهيئات الرقابية على أسواق المال في ظل تسارع حمي الشفافية والافصاح والاعتراف المحاسبي لإحاطة المساهمين والمستثمرين بشكل دائم ودوري لمؤشرات الأداء لاسهم واتجاهاته المستقبلية.

✓ تطور مهنة المحاسبة والتقنيح المستمر للمعايير المحاسبية والتقييس حتى ان هناك إلزاما قويا للبلد التي ليس لها معايير محاسبية ان تتبع المعايير الدولية والمعروف ان البلاد التي لها معايير خاصة فتلك المعايير مشتقة او مطابقة لحد كبير مع المعايير الدولية.⁶³

✓ التطور في نظم المعلومات المحاسبية والنظم المعلومات، دور كبير في تطور التحليل المالي ومنحه خاصة معينة تتماشى مع ما حصل من تطور في هذه الجوانب.

✓ التطور الحاصل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، أدى الى تطور في نواحي التحليل المالي، بحيث هذا الأخير يتناسب مع إمكانيات التطور ومستلزماته وذلك لان كل جانب من الجوانب يحتاج الى نوع من التحليل يتلاءم مع المستجدات الحاصلة لهذا الجانب مما يؤدي الى خدمة بشكل فعال.

✓ تحول الشركات من شركات فردية ومن شركات اشخاص الى شركات مساهمة وشركات أموال صاحب ذلك في توسع نشاطات المنشآت، ونموها وتطورها سواء اكان هذا النمو عموديا ام افقيا بتغير اخر قد يكون النمو خارجيا كما هو التوسع في الاستثمارات وعمليات الدمج في عمليات أخرى. هذا الامر أدى الى تطوير التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور في المنشآت.⁶⁴

ثالثا : أهداف التحليل المالي

التحليل المالي يختلف حسب الجهة الموجه إليها، ومنه فإن الأهداف أيضا تختلف حسب المصدر الموجه إليه، ويهدف التحليل في البنوك إلى:⁶⁵

⁶³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، نفس المرجع السابق، ص 136.

⁶⁴ - عبد الستار مصطفى الصياح وسعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص، ص 48، 49.

⁶⁵ - احمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الأولى، [ب/د/ن]، [ب/ب]، 2002، ص 90.

✚ التخطيط المالي للمشروعات ومنشآت الاعمال.

✚ أحد مصادر الاستعلام وتوفير المعلومات عن العميل او مقدم طلب الاقتراض، اذ يمكن

بمطالعة قوائم وكشوف الحسابات الختامية استقراء ما يلي: ⁶⁶

- درجة سيولة الأصول المختلفة على النحو الوارد في المركز المالي
 - مدى توازن الاستثمارات في بنوك المركز المالي المختلفة
 - تطور النشاط وحجم الاعمال، من خلال مقارنة نتائج الاعمال لفترات زمنية مختلفة
 - تقييم مدى سلامة قرارات التمويل
- ومن الأهداف السابقة يمكن تلخيص اهم الأهداف على شكل نقاط كالآتي:

- ✓ اتخاذ القرارات المستقبلية؛
- ✓ معرفة نقاط الضعف والقوة للمؤسسة؛
- ✓ التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي؛
- ✓ تقييم البدائل الاستثمارية؛
- ✓ اكتشاف الخلل المالي؛
- ✓ التنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية.

الفرع الثاني : الأطراف المعنية بالتحليل المالي وخطواته

للتحليل المالي مجالات عديدة وهذا بسبب اتساع نطاق استخداماته، ويختلف أيضا الأطراف باختلاف هذه الاستخدامات، ويمكن حصر في هذا الفرع مجالات التحليل المالي، الأطراف المعنية وخطواته كما يلي:

أولا : الأطراف المعنية بالتحليل المالي

هناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي فمنها ما هو داخلي يخص المنشأة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل بجميع الأطراف

⁶⁶ - أحمد غنيم، نفس المرجع السابق، ص 90.

خارج المنشأة سواء كانت لهم صلة بالمشروع او لا وبصورة عامة فان الجهات التي تستفيد من التحليل المالي هي: ⁶⁷

➤ **إدارة الشركة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة. هذا بجانب ان نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

➤ **المالكين والمساهمين:** في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في الشركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة الى نتائج التحليل مسألة في غاية الأهمية تمكن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

➤ **المستثمرون:** إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة. ⁶⁸

➤ **الدائنون:** تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

✓ **الديون طويلة الاجل:**

ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

✓ **الديون قصيرة الاجل:**

ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه. لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل، والمركز النقدي، والسيولة في الوحدة.

➤ **الغرفة التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرفة بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي. ⁶⁹

➤ **هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والافصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

⁶⁷ - وليد الحياي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، [ب/ب]، ص 55.

⁶⁸ عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

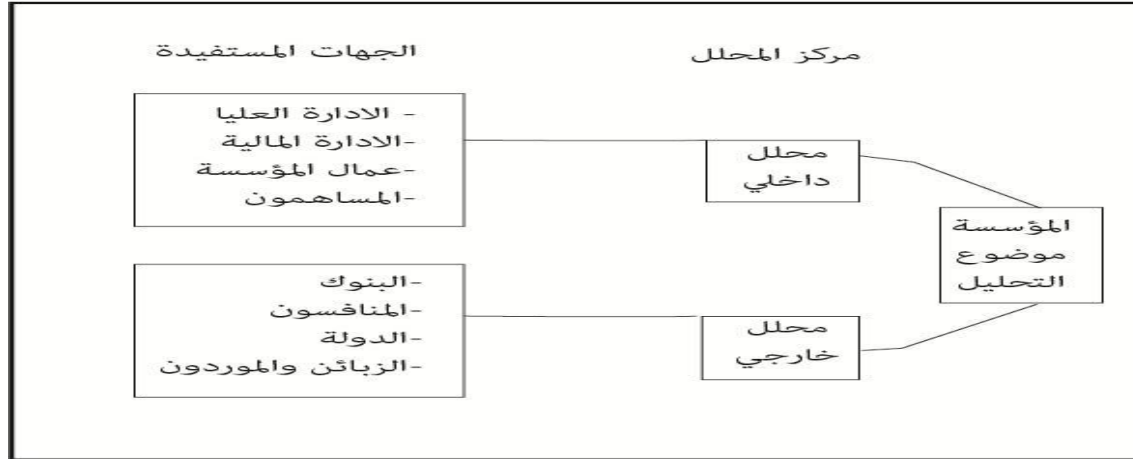
⁶⁹ - رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، [ب/ب]، [ب/س]،

➤ الأجهزة الضريبية: لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.

➤ البنوك وغيرها من المؤسسات المالية: بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.⁷⁰

ويوضح الشكل أدناه الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

الشكل رقم (02): الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، [ب/ب] 2010، ص16.

ثانيا: خطوات التحليل المالي⁷¹

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوعية التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على ان خطواته هي:

✓ **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ ان أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى أخرى، ومن هنا نجد ان نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

✓ **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

⁷⁰ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004،

ص60.

⁷¹ - محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية: إدارة - تحليل - تقييم، الطبعة الأولى، [ب/د/ن]،

[ب/ب]، 2017، ص، ص 18، 19.

- ✓ اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة امام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة امام مجموعة من البدائل وعليه ان يتخذ البديل المناسب.
- ✓ إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المالي المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقق هدف التحليل المالي.
- ✓ التوصل الى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في ابداء رأى فني محايد، بعيد عن التيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي في البنوك التجارية

التحليل المالي تعتبر عملية معالجة البيانات المالية للحصول على معلومات يتم استخدامها في اتخاذ القرار وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: التحليل المالي والقوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي ، ومن أجل استخدامها لأغراض التحليل المالي لابد أن تكون قد أعدت بشكل يتماشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها من جهة، وأن يعاد ترتيبها وتصنيفها بشكل ملائم لأساليب وأغراض هذا التحليل من جهة أخرى ، وتتمثل هاته القوائم المالية في: ⁷²

- ✓ الميزانية: تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

⁷² - شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص، ص 61، 62.

✓ **جدول حسابات النتائج:** ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.

✓ **جدول تدفقات الخزينة:** يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة الخاصة بالميزانية وحسابات النتائج، ويهدف الى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة.

✓ **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** شكل هذا الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

✓ **الملاحق:** يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائف المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية وهي: جدول تطور التثبيات والأصول غير الجارية، جدول الإهلاكات، جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية، جدول المؤونات، جدول المساهمات، بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي

من أجل الوصول الى قرارات عقلانية يتوجب على الإدارة المالية ان تستعمل الأدوات التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية: ⁷³

أولاً: مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم او التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

⁷³ - عناب سلمى، مرجع سبق ذكره، ص - ص 38-40.

ثانيا: مقارنة الاتجاهات بالإسناد الى رقم قياسي

تساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتقادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.

ثالثا: التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من البنود الموجودة والمطلوبات/ التحليل الهيكلي

تقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما:

- مصادر الأموال في المنظمة وكيفية توزيعها بين مختلف بنود من قصيرة الاجل وطويلة الاجل وحقوق المساهمين.
- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

رابعا: قائمة التدفق النقدي

يعتبر هذا التحليل بديلا لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المنظمة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات الى ثلاث مجموعات هي:

- التدفقات النقدية من عمليات التشغيل؛
- التدفقات من عمليات الاستثمار؛
- التدفقات من عمليات التمويل.

وميز هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

خامسا: التحليل المالي بالنسب

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعضها البعض او بالاستناد الى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المنظمة موضوع التحليل.⁷⁴

حيث نعني بها "نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية الى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية".⁷⁵ وتتم دراسة على أساس إيجاد علاقة بين بندين او أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد

⁷⁴ - عناب سلمى، مرجع سبق ذكره، ص - ص 38-40.

البند التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها (شريطة ان تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المشروع على سداد التزاماته في الاجل القصير او في الفترة المالية الجارية).

يعرف أيضا التحليل بالنسب بأنه مقارنة العناصر في القوائم المالية للشركة، ويتم استخدام تحليل النسبة لتقييم عدد من المشكلات مع كيان ما، مثل: السيولة وكفاءة العمليات والربحية، إذ يعد هذا النوع من التحليل مفيدا بشكل خاص للمحللين خارج الشركة، نظرا لأن مصدرهم الرئيسي للمعلومات حول الشركة هو بياناتها المالية وعليه، يعد تحليل النسب أقل فائدة للمطلعين الداخليين الذين لديهم وصول أفضل الى معلومات تشغيلية أكثر تفصيلا عن الشركة. وفيما يلي بيان لأهم أنواع النسب المالية، وكالتالي:⁷⁶

✓ نسبة السيولة

✓ نسبة النشاط (معدلات الدوران)

✓ نسبة الربحية

✓ نسبة الاستثمار (السوق)

✓ نسبة المديونية

سادسا: الموازنات النقدية التقديرية

تقديم هذه الأداة التحليلية معلومات مفيدة عن مواعيد دخول وخروج النقد من المنظمة واليها، كما تحدد كمية ونوعية الأموال التي تحتاج إليها خلال فترة زمنية مستقبلية، وكذلك موعد الحاجة الى هذه الأموال إذا كان هناك عجز.

سابعا: القوائم المالية التقديرية

تهدف هذه القوائم الى تعرف الحجم التقديري المتوقع لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية على مستوى نشاط معين، بالإضافة الى تعرف حجم الأرباح المتوقعة.

⁷⁵ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص26.

⁷⁶ - بشرى حسن محمد التويي وآخرون، محاسبة القوائم المالية: أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر، 2021، بغداد -العراق-، ص 343.

ثامنا: تحليل التعادل

هدف هذه الأداة هو تحديد حجم المبيعات او عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المنظمة الى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، او تحديد عدد الوحدات التي يجب بيعها، او مستوى المبيعات اللازمة لتحقيق حجم معين من الأرباح.

تاسعا: التحليل المتخصص

علاوة على الأدوات السابقة فإن في متناول المحلل مجموعة أخرى من الأدوات الكمية الخاصة والتي تركز على قوائم مالية محددة او أجزاء منها، او على الظروف التشغيلية الخاصة بصناعة معينة، مثل استعمال نسب الاشغال كأداة لتحليل الفنادق والمستشفيات وخطوط الطيران يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا قمنا بتقديم تعاريف مختلفة.

الفرع الثالث: أنواع التحليل المالي ودوره في خدمة منح الائتمان

سنتناول في هذا الفرع أنواع التحليل المالي ودوره في خدمة منح الائتمان.

أولاً: أنواع التحليل المالي⁷⁷

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استنادا على أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1- الجهة القائمة بالتحليل:

استنادا إلى القائمة بالتحليل يمكن تبويب التحليل المالي الى ما يلي:

أ- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع، ولغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل الى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

⁷⁷ - معصم صبرينة، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لتوزيع مواد البناء، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلي الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012-2013، ص11،12.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية...إلخ.

2- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

ويتناول بشكل أساسي تحليل السيولة المتوفرة المتوافرة في الأجل القصير وحجم رأس المال العامل والمركز النقد لأي منشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

يتناول التحليل المالي طويل الأجل هيكل المصادر والاستخدامات طويلة الأجل، وقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في المواعيد المحددة، ومدى انتظام توزيع الأرباح وتأثر ذلك على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.

3- من حيث النقد الزمني:

أ- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية الى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية الى نسب مئوية.

ويمكن استخدام هذا التحليل قائمة الدخل من حيث تنسب كل عنصر قائمة الدخل الى المبيعات صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات الى قيمة المبيعات.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يكون هذا التحليل مفيد إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشر جيد على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.⁷⁸

التحليل الرأسي: تتم دراسة على أساس المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية.⁷⁹

⁷⁸ - معصم صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص12.

⁷⁹ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 24، 25.

ب- التحليل الأفقي (المتغير):

وفقا لهذا التحليل فإنه يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا العنصر، ومن جهة أخرى بوضع مدى النمو الحاصل في فقرات الميزانية والدخل لفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس، وهو ما يعرف بالتحليل استنادا الى رقم قياسي او يتم هذا سواءا بالمقارنة بين قائمتين او عدة قوائم مالية.⁸⁰

التحليل الافقي: تتم دراسة على أساس المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتاليين او أكثر.⁸¹

ثانيا: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان البنكي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار، ومن بين هذه المؤشرات:⁸²

- الحكم على قدرة المشروع في تحقيق الأرباح مستقبلا او المحافظة على الأرباح المحققة حاليا؛
 - الحكم على المركز المالي للمشروع ومدى القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها من حيث السيولة؛
 - مدى تحقيق الأهداف المخططة وذلك من خلال مؤشرات تفيد في تقييم الأداء والحكم على أداء الإدارة الحالي؛
 - الحكم على درجة استخدام أصول المشروع الاستخدام الأمثل وكذلك استخدام مصادر التمويل على أحسن وجه من قبل الإدارة؛
- لذلك يتضح لنا الدور الهام والفعال الذي يلعبه التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الائتماني، فلو لا هذا التحليل لما كان للقوائم المالية المقدمة من المقرض أهمية تذكر للبنك، ولما كان باستطاعته تقييم مقدرة هذا المقرض على سداد التزاماته في الوقت المناسب.

⁸⁰ - معصم صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص12.

⁸¹ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 24، 25.

⁸² - حسن سمير عشيّش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص- ص92-99.

المطلب الثالث: التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار

سنتطرق من خلال هذا المطلب على مفهوم اتخاذ القرار، أهميته العملية والعلمية ومع ذكر أنواع القرارات المختلفة وعن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة لتضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا دور النسب المالية في اتخاذ القرار.

الفرع الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار وأهميته

لمعرفة مفهوم اتخاذ القرارات وأهميته سنوجزها في هذا الفرع كما يلي:

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرار

يعرف القرار على أنه اختيار بديل من البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف، حل مشكلة، انتهاز فرصة.⁸³

ويعرف كذلك القرار على أنه اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة أو المفاضلة بين حلول لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.⁸⁴

ومنه فإن القرار هو ذلك التصرف المنطقي الذي يمكن المحلل المالي من اختيار بديل واحد من بين العديد من البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين، أو تجنباً للمخاطر.

ثانياً: أهمية اتخاذ القرار

تتبع أهمية موضوع اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد، وجماعات، ومنظمات إدارية صغيرة وكبيرة، محلية ودولية هذا بالإضافة الى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية:

⁸³ - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز الفتوات KANAGAZ، 2008 / 2005، مذكرة ماستر، مالية مؤسسة، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، ص 97.

⁸⁴ - نفس المرجع ، ص 97.

1- أهمية القرارات من الناحية العلمية

- ✓ تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجمة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛
- ✓ تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها؛
- ✓ تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما، في تجسيد تكيف تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة في المنظمة.

2- أهمية القرارات من الناحية العملية

- ✓ تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة عن متخذ القرار؛
 - ✓ تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها، بأسلوب علمي وعملي؛
 - ✓ تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.
- ومنه يمكن القول ان عملية اتخاذ القرار أهم مرحلة من مراحل صنع القرار وفعالية ونجاح الإدارة يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة اتخاذ القرار، وإن عملية اتخاذ القرار عملية صعبة بحاجة لخبرة ودراية وبعد النظر.⁸⁵

الفرع الثاني : دور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في اتخاذ القرار

سنتطرق من خلال هذا الفرع عن دور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة تحليل وضعية المؤسسة.

⁸⁵ - عباس نور الهدى، نظم المعلومات ودورها في اتخاذ قرار التمويل بالبنوك: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -

وكالة بسكرة-، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2020/2019، ص26.

أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي

إن دور التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيّم لأداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول هيكلها المالي ولذلك فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.⁸⁶

ثانياً: النسب المالية في اتخاذ القرار

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات والتعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار:⁸⁷

فنسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان ونسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية، ونسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية والإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم الإنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

- استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار، تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:⁸⁸

1- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات

بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة، وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2- استخدام النسب المالية في قرار الانفاق العام

⁸⁶ - صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة ENSP ، 2011/2012، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص31.

⁸⁷ - صخري جمال عبد الناصر، نفس المرجع السابق، ص، ص 32، 34.

⁸⁸ - صخري جمال عبد الناصر ، نفس المرجع السابق ، ص، ص 32، 34.

- تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملة تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.
- تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، فترتبط التدفقات النقدية الداخلية والخارجية لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح، وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.
- إلا أن يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من طبيعة العلاقات، فإذا كان الاقتراح مشابها للاستثمارات الحالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.

المبحث الثالث: طرق التحليل المالي لطالب الائتمان

تختلف أساليب التحليل المالي المستخدمة في تحليل القوائم المالية ، حيث تضم التحليل المالي الرأسي و الأفقي و التحليل باستخدام النسب المالية ، ويهدف من خلال هذه التقنيات إلى الحكم على سياسة المؤسسة المتبعة في تسيير مواردها واستخداماتها، ويعتمد رجل البنك على الوثائق المالية والمحاسبية في تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك من خلال حساب جملة من المؤشرات والنسب المالية التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن الاستقلال المالي للزبون في عملية التشخيص المالي لاتخاذ قرار منح القرض أو الرفض .

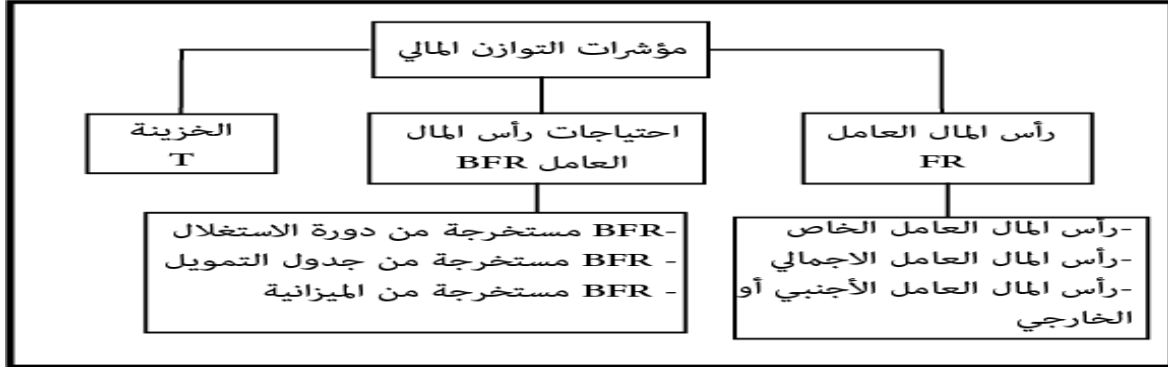
المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يتركز التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مؤشرات:

- رأس المال العامل FR ؛
- احتياجات رأس المال العامل؛
- الخزينة.

ولكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد الدائمة وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى.⁸⁹

الشكل رقم (03): مؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات التالية.

أولاً: رأس المال العامل Le fonds de roulement

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان⁹⁰ ، وهو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستعمل لتمويل الأصول المتداولة، والمتعارف عليه هو أن التوازن المالي ينشأ عن تمويل الموارد الدائمة لكل الاستخدامات الدائمة، أما ذلك الجزء من رأس المال العامل (فيعبر عن هامش أمان بالنسبة للمؤسسة).

ويعطي البنك أهمية بالغة بالنسبة لرأس المال العامل لتعبيره عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال إلى بعض التأخير فيما يخص تحصيل الحقوق⁹¹ ، ويتم حساب قيمة رأس المال العامل FR من جهتين للميزانية:

1- حسابه من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل من أعلى الميزانية هو ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابت.⁹²

⁸⁹ - زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁹⁰ - بركان حجيلا وأجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة، 2010/ 2011، ص71.

⁹¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص147.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

وتحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية المالية المختصرة وفق العلاقة التالية:⁹³

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل}) - \text{الأصول الثابتة}$$

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

الشكل رقم (04): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأموال الدائمة	الأصول المتداولة
	رأس المال العامل FR

المصدر: من إعداد الطالبة

وقاعدة التوازن المالي من أعلى الميزانية:

✓ $FR < 0$: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية

لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

✓ $FR = 0$: الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل

لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

✓ $FR > 0$: الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل

جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

2-حسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل من أسفل الميزانية هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة

الأجل.⁹⁴

وتحسب وفق العلاقة التالية:⁹⁵

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{قيم جاهزة} + \text{قيم محققة} + \text{المخزونات}) - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

⁹² - الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق ، ص147.

⁹³ - رابح حمودي، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص70.

⁹⁴ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص147.

⁹⁵ - رابح حمودي، مرجع سبق ذكره، ص70.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال

الشكل رقم (05): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الاجل
	رأس المال العامل FR

المصدر: من إعداد الطالبة

وقاعدة التوازن المالي من أسفل الميزانية:

✓ $FR < 0$: الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول

المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الاجل القصير.

✓ $FR = 0$: الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الاجل وهي نادرة الحدوث.

✓ $FR > 0$: الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الاجل، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

3- أنواع رأس المال العامل:

لرأس المال العامل ثلاث أنواع وهي:⁹⁶

أ- رأس المال العامل الخاص:

وهو ذلك المقدار من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل الأصول المتداولة ويتم حسابه كالتالي:⁹⁷

رأس المال العامل = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - ديون قصيرة الأجل

ويمكن القول إنه عبارة عن رأس المال العامل الصافي دون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة. والهدف من دراسته هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية،⁹⁸ كما أنه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية.⁹⁹

⁹⁶ -Patrick piget, **gestion financière de l'entreprise**, édition Economica, Parise, 1998, p90.

⁹⁷ -Patrick piget, Ibid, p90.

⁹⁸ - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص178.

⁹⁹ - عمر بوخزار، **مبادئ المحاسبة التحليلية**، الطبعة الأولى، مطبعة مزيان، الجزائر، 1968، ص33.

ب- رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng} :

حيث يعبر عن قيمة هذا النوع من رأس المال العامل من خلال قيمة إجمالي الأصول المتداولة، وذلك وفق العلاقة التالية:¹⁰⁰

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة} - \text{الأصول المتداولة}$$

ويمكن القول أنه مجموعة من القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.¹⁰¹

ج- رأس المال العامل الأجنبي او الخارجي:¹⁰²

وهو يعبر عن إجمالي الديون المستعملة خلال الدورة الاستغلالية للمؤسسة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وتحسب قيمته وفق العلاقة:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

ويمكن القول أنه ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف رأس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إليها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون. والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

وهناك عوامل مؤثرة في رأس المال العامل الأجنبي نذكر منها: دورة الاستغلال، التغيرات

الموسمية، القيم المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة.¹⁰³

والمجال المالي يصادف ثلاث حالات وهي:¹⁰⁴

¹⁰⁰ Patrick piget, Op-cir, p90.

¹⁰¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الاولى، مرجع سبق ذكره، ص178.

¹⁰² Patrick piget, Op-cir, p90.

¹⁰³ - بن صوشة عائشة وحفاف وهيبة، دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة- 2020/2019، ص29.

¹⁰⁴ - بن صوشة عائشة وحفاف وهيبة ، نفس المرجع السابق ، ص 30.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

✓ رأس المال العامل = 0: وتعتبر هذه الحالة عن التوازن المالي، ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والديون من جهة أخرى.

✓ رأس المال العامل < 0: تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى، وتعتبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

✓ رأس المال العامل > 0: في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد).

ويوضح الشكل أدناه حالات رأس المال العامل:

الشكل رقم (06): حالات رأس المال العامل

أصول ثابتة	أموال دائمة	أصول ثابتة	أموال دائمة	أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	ديون.ق. الأجل	أصول متداول	ديون.ق. الأجل	أموال متداولة	ديون.ق. الأجل

Source : Jacky, mailler meilleure, « analyse financière de l'entreprise », 6^{eme} édition, Dounad, Parise, 1992, p 74.

يمكن القول أن الحاجة الى رأس المال العامل فكرة مهمة بالنسبة للبنك فهي تغطية الصورة الواضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل *Besoin en fonds de roulement*

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل الدائم على أنها الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة القيم المتداولة والقيم الجاهزة (وبين الموارد الدورية) الديون قصيرة الاجل (ما عدى السلفات البنكية)، ولا شك أن الحاجة الى رأس المال العامل فكرة مهمة بالنسبة للبنك، فهي تعطيه صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أية لحظة خلال دورة الاستغلال.¹⁰⁵

¹⁰⁵ – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

كما يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف المواد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال.¹⁰⁶

ويتم حساب قيمة احتياجات رأس المال العامل كما يلي:¹⁰⁷

1-دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - مواد التمويل + رصيد عمليات + رصيد عمليات خارج

2-جدول التمويل:

احتياجات رأس المال العامل الدائم = احتياجات الدورة - موارد الموارد

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدامات الدورية - الموارد الدورية + العمليات غير الدورية

3-الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة - (الديون قصيرة الأجل - السلفات البنكية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

وهناك ثلاث حالات يمكن ان تاخذها قيم احتياجات رأس المال العامل:¹⁰⁸

✓ **موجبة:** $BFR > 0$: وهذا يدل على عدم قدرة موارد التمويل قصيرة الاجل على تغطية كل

احتياجات الدورة، وعليه تنشأ الحاجة هنا إلى وجوب وجود رأس مال عامل.

✓ **سالبة:** $BFR < 0$: هي حالة تمثل عكس سابقتها، وهي حالة حسنة بالنسبة للمؤسسة، إذ أنها

تكون في غنى عن زيادة أو إيجار رأس مال عامل.

✓ **معدومة** $BFR = 0$: وهنا يدل على أن الموارد تغطي الاحتياجات تماما.

¹⁰⁶ - الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق ، ص، ص152، 153.

¹⁰⁷ - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص50.

¹⁰⁸ - BOUYACOU B Farouk, L'entreprise et le financement bancaire, casbah éditions, Alger, 2003, p181.

ويمكن القول أن على المؤسسة في دورة استغلالها يجب عليها أن تغطي مخزونات ومديونها بالديون القصيرة الاجل، ولا تعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة لأنها ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا دخل ضمن موارد لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة للتسوية.¹⁰⁹

ثالثا: الخزينة Trésorier

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، وتتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي:¹¹⁰

1- **سندات الخزينة:** يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة

الاجل او عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

2- **خصم الأوراق التجارية:** وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها

أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة.

3- **الحسابات الجارية:** هي مجموعة الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت

وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك.

4- **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

وتتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي:

• السلفات المصرفية؛

• السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين

لوقت طويل.

ونعني بالخزينة كل ما يوجد لدى المؤسسة من أموال سائلة تحت تصرفها.¹¹¹ او هي الفرق

المحسوب في تاريخ معين بين رأس المال المستخدم خلال الدورة والاحتياجات المتعلقة بنفس الدورة.¹¹²

¹⁰⁹ - سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة الجزائر 2003، ص 72.

¹¹⁰ - سايب الفوضيل وحاجي نبيل، دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "وكالة المسيلة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة- 2017/2018، ص 32.

¹¹¹ - DOUILLET Albert, *L'analyse financière pratique*, chez chotard et associés éditeurs, Paris, France, 1972, p28.

¹¹² - BOUYACOUB Farouk, *L'entreprise et le financement bancaire*, op-cit, p187.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

كما تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخرينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الأصول: خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخرينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخرينة بطريقتين: ¹¹³

• الطريقة الأولى:

الخرينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

• الطريقة الثانية:

الخرينة = المتاحات - المساهمات البنكية الجارية

ومن خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج علاقة ثانية وفق ما يلي: ¹¹⁴

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الخرينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

ويمكن للخرينة أن تأخذ الحالات التالية:

✓ **موجبة $TR > 0$** : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب الى الخرينة. وهي حالة جيدة لكن يجب ألا تكون القيمة كبيرة جدا حتى لا تخلف مشكل تمجيد السيولة. ¹¹⁵

وفي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن. ¹¹⁶

✓ **سالبة $TR < 0$** : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة الى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية. وهي حالة سيئة وتنبؤ بد انه خطر على السيولة. ¹¹⁷

¹¹³ - بن صوشة عائشة وحفاف وهبية، مرجع سبق ذكره، ص31.

¹¹⁴ -BOUYACOU B Farouk, L'entreprise et le financement bancaire, op-cit, p187.

¹¹⁵ -BOUYACOU B Farouk, L'entreprise et le financement bancaire, op-cit, p187.

¹¹⁶ - سايب الفوضيل وحاجي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص33.

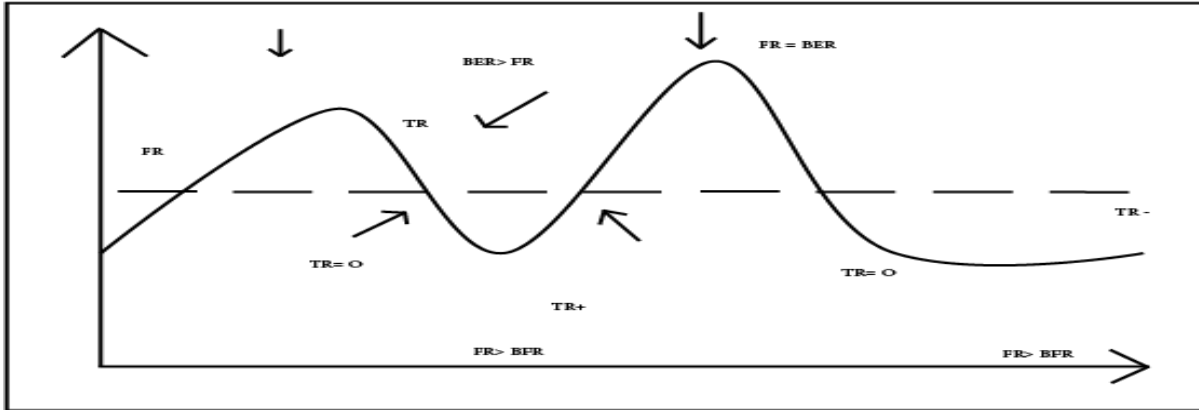
¹¹⁷ -BOUYACOU B Farouk, L'entreprise et le financement bancaire, op-cit, p187.

المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجلها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.¹¹⁸

✓ **معدومة $TR=0$** : هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى.

أي الخزينة في حالة مثلى. إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.¹¹⁹

الشكل رقم (07): وضعية الخزينة



المصدر: قطاف كريمة، التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية وبنوك، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي البويرة، 2009/2008، ص 81.

ويمكن القول أن البنك يلاحظ أن المؤسسة في حالة جيدة إذا كانت لها خزينة صافية معتبرة، وهذا يشترط أن يكون لدى المؤسسة رأس المال العامل موجب كافيا لتغطية احتياجات رأس المال العامل على الأقل.¹²⁰

¹¹⁸ - سايب الفوضيل وحاجي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 33.

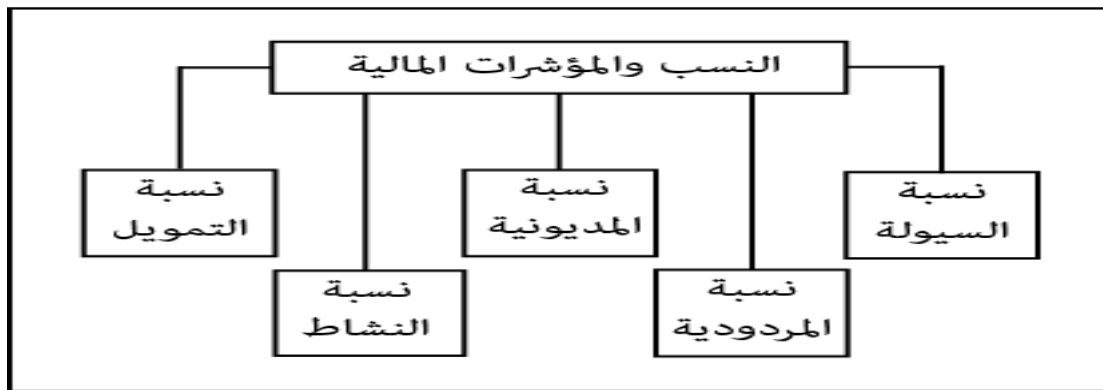
¹¹⁹ - سايب الفوضيل وحاجي نبيل، نفس المرجع السابق، ص 33.

¹²⁰ - عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 69.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية

يشير تحليل النسب والمؤشرات المالية إلى عملية استخدام للمقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي للزبائن طالبي الائتمان المصرفي، وذلك من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية، وإيجاد وتفسير كل نسبة من النسب المالية تعد محاولة جادة لإيجاد العلاقة التي تربط بين البسط والمقام بين كل تلك البنود، الأمر الذي يساعد مختلف الأطراف على الفهم الأفضل لحقيقة الأداء المالي للشركة، ويمكن تصنيف النسب لأغراض التحليل المالي إلى خمس مجموعات رئيسية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): أنواع النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة



المصدر: من إعداد الطالبة

وهناك الكثير من النسب المالية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء الشركة دوريا، حيث يعتبر المحللون الماليون أنها لا حصر لها غير أنه بالإمكان تبويبها ومعالجتها ضمن مجموعات الرئيسية وهي كالتالي:

أولا: نسبة السيولة

إذ أن أهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة الائتمان هي سيولة الزبون، وتستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم على قدرة الزبون من ناحية الملاءة المالية والاقراضية، أي قدرته على تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها، وتقاس نسبة السيولة قدرة الشركة على تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة خلال الفترة التي تمنح فيها.¹²¹

وتقاس نسب السيولة مدى قدرة الزبون متقدم طلب الائتمان على سداد التزاماته قصيرة الأجل دون التعرض لخسائر في القيمة الحقيقية للأصول وأهم هذه النسب هي:

¹²¹ – Gibson, Charles H. 2011, Financial statement analysis , 12th Edition, The Université of Toledo, Emérites, p 206.

1-نسبة التداول (نسبة السيولة العامة):

تتكون الأصول المتداول من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة مالية واحدة، مثل الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، أما الالتزامات المتداولة فتكون المستحقات والديون التي يتوجب على المؤسسة أن تقوم بسدادها وهي تتكون من: الدائنون، أوراق الدفع، الديون القصيرة الأجل.

وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.¹²²

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

والجواب النموذجي لها في المؤسسات التجارية هو $\frac{1}{2}$ وبمعنى هذا أن كل دينار من المطلوبات القصيرة الاجل التي على المؤسسة تسديدها خلال الفترة المحاسبية القادمة يقابل ديناران من الموجودات قصيرة الاجل التي ستتحول الى نقد جاهز خلال تلك الفترة.¹²³

2-نسبة السيولة السريع (نسبة السداد السريع أو معدل دوران السريع):

تصنف الأصول إلى صنفين: صنف بطيء التحول إلى سيولة مثل المخزون وصنف سريع التحول مثل الاستثمارات القصيرة الأجل وهو عادة لا يتعرض إلى خسائر في قيمته وتأخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة.¹²⁴

وبصفة عامة إذا كانت النتيجة $1/1$ فما فوق فإن ذلك يزيد من الضمانات بأن العميل قادر على

تسديد التزاماته الجارية تجاه البنك في تواريخ استحقاقها.¹²⁵

¹²² - حليمة محمد الشريف، إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة حالة المجمع الجهوي الاستغلال - BADR- ام بواقي-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- ام بواقي-، 2012/ 2013، ص 45.

¹²³ - زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر / القاهرة، 2008، ص303.

¹²⁴ - محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 172.

¹²⁵ - إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير (منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق/ سوريا، 2006/2007، ص89.

3- نسبة النقدية (السيولة الحالية):

يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن استثمارات الشركة من النقد والأوراق المالية هي الاستثمارات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن الشركة من تسيير موجوداتها المتداولة الأخرى إلا بخسارة كبيرة، ويتم احتسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة النقد} = (\text{النقد} + \text{الأوراق المالية القابلة للتسويق}) / \text{المطلوبات المتداولة}$$

وهذا ومن المهم الانتباه الى ان تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى الشركة، إلا أنه يتطلب الحذر والبدء باتخاذ ترتيبات اقتراض مع البنوك للحصول بموجبها على النقد في الوقت المناسب ¹²⁶ ، ويوضح الجدول أدناه مؤشرات تقييم السيولة:

الجدول رقم (01): مؤشرات تقييم السيولة

هذه المؤشرات تستخرج من جدول تدفقات الخزينة:

النسب	العلاقة الرياضية	الشرح
نسبة تغطية النقدية	صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي/ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	صافي النقدية التشغيلي/ فوائد الديون	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي/ الالتزامات المتداولة	تعبّر عن عدد المرات وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، وكلما كان مرتفع يدل على السيولة الجيدة.

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي المتقدم للمؤسسات، محاضرات لطلبة الماستر شعبة العلوم

والمحاسبة، 2021.

¹²⁶ - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة الكلية: إطار نظري ومحتوى عملي - التمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل

المالي -، 2012، ص245.

ثانيا: نسبة المردودية (نسبة الربحية)

تعرف نسب الربحية بأنها فئة من المقاييس المالية التي يتم استخدامها لتقييم قدرة الاعمال على توليد أرباح تتعلق بإيراداتها وتكاليف التشغيل وموجودات قائمة المركز المالي وحقوق المساهمين مع مرور الوقت، وذلك باستخدام بيانات من نقطة زمنية محددة.¹²⁷

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات، او الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة، وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها، فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية، يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر، كلما كان ذلك أفضل، ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة. وفيما يلي النسب المستخدمة:

128

1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح):

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع الى آخر، بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة او الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:¹²⁹

$$\text{المردودية التجارية} = (\text{الأرباح الصافية} / \text{المبيعات السنوية}) \times 100$$

2- معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية أو معدل العائد على حقوق المساهمين):

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:¹³⁰

¹²⁷ - بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، محاسبة القوائم المالية: أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر، 2021، بغداد -العراق-، ص347.

¹²⁸ - بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، سنة ثالثة مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- ص7.

¹²⁹ - بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، نفس المرجع السابق، ص7.

¹³⁰ - بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، نفس المرجع السابق، ص8.

$$\text{المردودية المالية} = (\text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

3- معدل المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول):

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لان العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة، بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:¹³¹

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{الأموال المستخدمة}) \times 100$$

ويوضح الجدول ادناه مؤشرات تحليل جودة الأرباح:

الجدول رقم (02): مؤشرات تحليل جودة الأرباح

هذه المؤشرات تستخرج من جدول تدفقات الخزينة:

النسب	العلاقة الرياضية	الشرح
نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية الداخلية من النشاط التشغيلي / الاحتياجات النقدية الأساسية	توضح هذه النسبة قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.
نسبة النقدية من النشاط التشغيلي	• صافي التدفق النقدي التشغيلي / الربح قبل الفوائد والضرائب • صافي التدفق النقدي التشغيلي / الربح الصافي	توضح هذه النسبة قدرة وظيفية الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة. كما يمكن حساب النسبة بعد اقتطاع الفوائد والضرائب وهي توضح قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب.
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	يوضح هذا المؤشر علاقة التدفقات النقدية التشغيلية وإجمالي ممتلكات المؤسسة.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	إجمالي التدفقات النقدية الداخلية في النشاط التشغيلي / صافي المبيعات	توضح هذه النسبة كفاءة سياسة الائتمان المتبعة وقدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها من الزبائن وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا.

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي المتقدم للمؤسسات، محاضرات لطلبة الماستر شعبة العلوم

والمحاسبة، 2021.

¹³¹ - بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، نفس المرجع السابق، ص 8.

ثالثاً: نسب المديونية

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي (الأموال الخاصة).¹³²

يتم تعريف نسبة الدين على أنها نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات، معبرا عنها كنسبة عشرية أو مئوية. يمكن تفسيرها على أنها نسبة موجودات الشركة التي يتم تمويلها عن طريق الديون.¹³³

ويوضح الجدول الموالي أهم نسب المديونية:

الجدول رقم (03): أهم نسب المديونية

النسب	العلاقة الرياضية	الشرح
نسبة المديونية (الملائمة العامة)	مجموع الديون / إجمالي الأصول	تقيس حجم الديون التي ساهم بها الغير الى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما تددت هذه النسب دل على ان المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على أموالها الخاصة، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تقيس نسبة الديون الى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية.
نسبة التمويل الدائم	الموارد الدائمة/ الأصول غير الجارية	تقيس التوازن الموجود بين الموارد الدائمة والأصول غير الجارية.
القدرة على السداد	ديون طويلة الاجل/ القدرة على التمويل الذاتي	قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة وفق المرجع سعيد بورديمية، مطبوعة دروس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، ص38.

رابعا: نسبة النشاط (الدوران او الأداء)

تعرف نسب النشاط بأنها فئة من النسب المالية التي تقيس قدرة الشركة على تحويل حسابات مختلفة داخل ميزانيتها الى نقد او مبيعات، وتقيس نسب النشاط الكفاءة النسبية للشركة بناءً على استخداماتها لموجوداتها، والرافعة المالية او غيرها من عناصر قائمة المركز المالي.

¹³² - سعيد بورديمية، مطبوعة دروس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، ص38.

¹³³ - بشرى حسن محمد التويي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص349.

إذ تعد هذه النسب مهمة في تحديد ما إذا كانت إدارة الشركة تقوم بعمل جيد بما يكفي لتوليد الإيرادات والنقد من مواردها.¹³⁴

وتقيس هذه النسب كفاءة استخدام الإدارة للمواد المتاحة للمؤسسة وذلك بإجراء مقارنة بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الأصول وتساعد هذه النسب على اكتشاف مواطن القوة والضعف في العمليات المؤسسية.¹³⁵

ومن أهم هذه النسب:

1- معدل دوران الأصول (ثابتة -متداولة):

أ- معدل دوران الأصول المتداولة:¹³⁶

يوضح هذا المعدل مدى كفاءة المنشأة في استثمار مواردها المالية المستثمرة في أصول متداولة، ومدى مساهمة هذه الأصول في تحقيق المبيعات، وبمقارنة معدل دوران الأصول المتداولة بمعدل دوران الأصول الثابتة يمكن قياس ومعرفة مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل كل منها.

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / إجمالي الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية

كلما ارتفع معدل دوران الأصول المتداولة دل ذلك على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد بالشكل الأمثل، مع ضرورة ملاحظة أن المعدل المتطرف يعتبر غير مقبول سواء كان كبيراً أم صغيراً.

ب- معدل الدوران الأصول الثابتة:¹³⁷

يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة (غير الجارية) لتوليد حجم معين من المبيعات يحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / إجمالي الأصول غير الجارية

¹³⁴ - بشرى حسن محمد التويي وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص345.

¹³⁵ - حليلة محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص50.

¹³⁶ - محمد رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة، 2021/2020، ص150.

¹³⁷ - سعيد بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص37.

2- معدل دوران المخزون:

يشير هذا المعدل الى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين الى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح. 138

إن بقاء المخزون لفترة طويلة في المخازن يتعارض مع هدف الربحية حيث كلما بقي أكثر تحملت المؤسسة تكلفة إضافية لذلك تسعى الإدارة الى تسريع معدل الدوران ومن بين النسب التي يعتمد عليها المسير المالي لاكتشاف مدة الدوران ومعدل الدوران لمختلف المخزونات هي ¹³⁹ من خلال العلاقتين التاليتين:

✓ **بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية:**

معدل دوران البضاعة أو المواد الأولية = (تكلفة شراء البضاعة أو المواد / متوسط مخزون البضاعة أو المواد)

✓ **بالنسبة للمنتجات التامة:**

معدل دوران المنتجات التامة أي معدل دوران المخزون = (تكلفة إنتاج المنتجات التامة / متوسط مخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر مدة) / 2

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها، فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون أي متوسط فترة التخزين) 360 يوم / معدل دوران المخزون

تستعمل نسب معدل دوران المخزون عادة من طرف المحلل الخارجي لأنه يجد صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة تبين حركة المخزون في المؤسسة بشكل مفصل. ¹⁴⁰

3- معدل دوران المدينين (العملاء والحسابات الملحقه):

يتوقف نجاح المرحلة تصريف المخزونات من نجاح هذه المرحلة حيث تبدأ من تاريخ البيع للعملاء وتستمر الى غاية تحويلهم الى سيولة وتعتبر النسبة التالية عن ذلك: ¹⁴¹

معدل دوران المدينون = صافي المبيعات الآجلة السنوية داخل الرسم / رصيد الحسابات المدينة (رصيد نهاية المدة

¹³⁸ - بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، مرجع سبق ذكره، ص 6.

¹³⁹ - حليلة محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

¹⁴⁰ - سعيد بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

¹⁴¹ - سعيد بورديمة، نفس المرجع السابق، ص 38.

متوسط فترة التحصيل من العملاء = 360 / معدل دوران المدينون

يعتبر معدل دوران المدينين ومعدل فترات التحصيل من أهم المعدلات التي يمكن الاستفادة منها لتحليل ودراسة مدى نجاح سياسات الائتمان والتحصيل التي تقررها أو تطلبها إدارة المنشأة. كلما ارتفع معدل دوران المدينين كلما دل ذلك على سرعة تحرك أرصدة المدينين، وأيضاً ارتفاع كفاءة إدارة التحصيل. ومن المؤشرات التي تدعم المغزى المالي لمعدل دوران المدينين مؤشر فترة التحصيل والذي يقاس وفقاً لعلاقة متوسط فترة التحصيل.¹⁴²

4- معدل دوران الدائنين (الموردون والحسابات الملحقه):

وهي فترة السداد الذم الدائمة، تقيس عدد الأيام التي تمضي بين أخذ الائتمان التجاري (شراء مؤسسة للبضاعة بالدين من الموردين) وقيامها بالسداد.¹⁴³ تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدها فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها، وتحسب كما يلي:¹⁴⁴

متوسط مدة التسديد للموردين = (الموردين + أوراق الدفع) / (المشتريات السنوية الآجلة) [360 يوم

ويقصد بفترة التسديد، تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (موردون وحسابات دائنة) الى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، وتتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها، وعموماً كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل. كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التسديد، كما توضحه العلاقة التالية:

معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات السنوية الآجلة / (الموردون + أوراق الدفع)

كلما كان هذا المعدل أقل، كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة.

¹⁴² - محمد رزق عبد الغفار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

¹⁴³ - زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 310.

¹⁴⁴ - بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

والشروط المهم هنا، هو ان تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل، أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

خامسا: نسبة التمويل

تظهر هذه النسب أهمية رأس المال العام، وذلك من خلال مقارنة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم، ويمكن تمثيل هذه النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): النسب العامة للتمويل

تستخرج هذه النسب من الميزانية.

النسب	العلاقة الرياضية	الشرح
نسبة التمويل الهيكلي	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	تمثل هذه النسب مقدار ما تمول به أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، وهذه النسبة يجب أن تكون أكثر من الواحد.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	وتمثل مقدار تغطية الأموال الخاصة لأصول الثابتة، وتكون جيدة كلما اقتربت من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / ديون طويلة الاجل	تقيس هذه النسبة درجة الاستقلال المالي للمؤسسة عن الغير أي درجة مساهمتها في المشروع.
نسبة السيولة	مجموع الحقوق/ الديون قصيرة الاجل	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل.
نسبة تمويل النشاط	رأس المال العامل/ احتياجات رأس المال العامل	تعبر عن مدى كفاية رأس المال العامل في مواجهة احتياجاته، وكذا حالة الخزينة.
نسبة التمويل الدائم	(أصول ثابتة/ موارد دائمة) 100	تشير هذه النسبة الى مدى تغطية الأصول الثابتة بالموارد الدائمة، وهي تعكس مستوى رأس المال العامل الدائم في المؤسسة.
نسبة التمويل الخاص	(أصول ثابتة/ أموال خاصة) 100	تشير هذه النسبة الى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال، وهي تعكس مستوى رأس المال العامل الدائم في المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجعين بن عمر خالد، تقدير مخاطر القروض وفق الطرق الإحصائية، رسالة ماجستير في علوم التدبير المدرسة العليا للتجارة، 2004/2003، ومرابط محمد، محاضرات في مقياس التحليل المالي (وفق النظام المحاسبي المالي scf) مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم إقتصادية،

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-، 2019/2020.

وبين الجدول الأدنى مؤشرات تقييم سياسات التمويل:

الجدول رقم (05): مؤشرات تقييم سياسات التمويل

تستخرج هذه النسب من جدول تدفقات الخزينة.

النسب	العلاقة الرياضية	الشرح
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	ارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة الى مصادر تمويل خارجية.
نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة	المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم/ التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية	يوضح هذا المؤشر العلاقة بين التدفق التشغيلي الداخل بالتوزيعات على الأسهم
نسبة الانفاق الرأسمالي	الانفاق الرأسمال الحقيقي/ التدفقات النقدية الداخلية من القروض طويلة الاجل وإصدار الأسهم	توضح هذه النسبة قدرة وكفاءة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لأموالها الدائمة في زيادة أصولها الثابتة.

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي المتقدم للمؤسسات، محاضرات لطلبة الماستر شعبة العلوم والمحاسبة، 2021.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق في دراستنا في الفصل الأول حيث يعتبر البنوك التجارية بأنها مؤسسة تستعمل النقود كمادة أولية فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة. حيث تتنوع وتتعدد وظائفه ومن بين أهم الوظائف قبول الودائع وتقديم القروض وهذه الأخيرة بما أنها من الوظائف الأساسية فهي تشكل خطر أيضا على البنوك. واتضح لنا أن المخاطر الائتمانية هي أكبر خطر يواجه البنك وهاته المخاطر هي المتسبب الرئيسي في إفلاس البنوك. ولتقليل من هذا النوع من المخاطر كان من الواجب على البنوك من حد منه باستخدام طرق وتقنيات فتوصلوا الى التحليل المالي لإدارة مخاطر الائتمانية التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها.

حيث للتحليل المالي أهمية كبيرة للبنوك والعملاء، فهو يعكس الوضعية المالية للعميل من جهة، ويساعد البنوك على اتخاذ قرارات منح القروض من عدمها، عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري معلومات حول البنوك التجارية والتحليل المالي من حيث المفاهيم، ومختلف التعاريف المتعلقة بهم، وسلطنا الضوء على القروض البنكية والإجراءات التي يعتمد عليها البنك في اتخاذ قرار منح القروض والطرق التي يتبعها في التحليل المالي لاتخاذ هذا القرار، سنقوم بتجسيد ما تم عرضه في الفصل السابق من خلال دراسة ميدانية لدى بنك التنمية المحلية – المديرية الجهوية للاستغلال لبومرداس، وذلك بدراسة ملف طلب قرض تابع لبنك التنمية المحلية رقم 00846، ومنه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

➤ المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

➤ المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية مؤسسة مالية وطنية تهدف إلى تنمية الاقتصاد الجزائري، انبثق من القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك التنمية المحلية

شهد بنك التنمية المحلية منذ نشأته إلى يومنا هذا العديد من التغيرات والتطورات في هيكله ومهامه، ومن أجل الإلمام أكثر به سنتطرق إلى التعريف به وتقديم أهم ركائزه، وكذا مهامه وأهدافه.

الفرع الأول: التعريف ببنك التنمية المحلية (BDL)

بنك التنمية المحلية (BDL) Banque de Développement Local هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية، تأسست بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30-04-1985 وهذا بعد الإصلاحات التي طرأت على النظام البنكي الجزائري سنة 1982، وبرأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري، وفي الآونة الأخيرة صنف بنك التنمية المحلية من المؤسسات الكبيرة، حيث يبلغ رأسمالها 36,8 مليار دينار جزائري.

انبثق بنك التنمية المحلية من القرض الشعبي الجزائري بسبب زيادة وظائفه وتعددتها، مما جعله غير قادر على تغطية هذه الوظائف والقيام بها على أحسن وجه، فأعيد هيكلته ونتج عنه بنك التنمية المحلية، هذا بناءً على رغبة الحكومة آنذاك لتمويل عمليات البنية التحتية العقارية وتمويل المناطق المختلفة من البلاد التي لم تلقى نصيبها من التمويل خصوصاً أن البنوك التجارية الأخرى كانت لها أهداف محددة بتنمية القطاعات المصرفية.

خلال سنة 2018، استفاد ما يقرب من 3.387 موظفاً من العديد من الدورات التدريبية المشمولة في هذا البرنامج بما في ذلك: 3.214 مديراً، 18 مشرفاً و 155 وكيل تنفيذي.

وقد تميزت هذه السنة كذلك بأحداث هامة ، وذلك بإطلاق سبع منتجات جديدة وهي: حساب التوفير الزائد؛ البطاقة الدولية؛ صرف الشيكات الفورية؛ إيداع مباشر؛ النقل الذكي؛ بطاقة الشركات وحساب الأمير.

العنوان الإلكتروني لبنك التنمية المحلية هو : www.bdl.dz

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

أما عنوانها على المواقع التواصل الاجتماعية:

Banque de Développement Local-BDL

وتتكون أهم ركائز بنك التنمية المحلية من:

أولاً: الشبكة التجارية

استقل بنك التنمية المحلية عن القرض الشعبي الجزائري ابتداء من 20 فيفري 1985 وذلك بموجب المرسوم 04-88 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية والتي يتم تحويلها إلى شركات ذات أسهم، وقد أخذ نحو 35 فرع من فروع القرض الشعبي الجزائري المنتشرة في المناطق والولايات وجمعها تحت اسم هذا البنك أي " بنك التنمية المحلية "، وهو يعتبر شركة ذات أسهم، حيث مر منذ انشائه بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** كان نشاط البنك تكمن في الادخار، فتح الحسابات للزبائن بالإضافة إلى تقديم محدود للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمؤسسات.
- **المرحلة الثانية:** بعد تكوين البنك لكتلة نقدية تمكنه من توسيع نشاطه تمكن في الدخول في عمليات التمويل المختلفة، لكي يصبح في وقتنا الحالي من بين البنوك العمومية التي تحقق أحسن النتائج.

يتواجد المقر الرئيسي لبنك التنمية المحلية ب 5 شارع قاسي أحمد بسطاوالي ويحتوي مقره العام على 15 مديرية جهوية وتمتد شبكة فروعه لتغطي كافة أنحاء البلاد ب 151 وكالة، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): فروع المديرية العامة لبنك التنمية المحلية عبر التراب الوطني

عدد الوكالات	جزء المغطى في البلاد	المديرية الجهوية
52	وسط البلاد	05
44	شرق البلاد	04
15	جنوب البلاد	02
40	غرب البلاد	04

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على المعلومات المتحصل عليها من طرف البنك.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

إن هذه المديريات الجهوية خاضعة للمديريات العامة إضافة الى 5 وكالات خاضعة بالرهانات، وبفضل الوكالات الموزعة تقريبا على كل التراب الوطني، استطاع بنك التنمية المحلية أن يقترب قدر الاستطاعة من المستهلكين والمستثمرين بمختلف خدماته التي تهدف إلى:

- ✓ تشجيع الادخار؛
- ✓ استعمال تلك الادخارات بمنحها قروض قصيرة ومتوسطة الأجل؛
- ✓ جمع الفوائد الناجمة عن هذه القروض لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل؛
- ✓ تشجيع المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط في اقتناء حاجياتهم بمنحهم قروض للاستهلاك؛
- ✓ المساهمة المباشرة وغير المباشرة في حل مشكلة السكن عن طريق القروض العقارية الممنوحة سواء للأفراد او التعاونيات العقارية؛
- ✓ فتح أبواب العمل وفرض التشغيل والحد من البطالة وذلك بمنح قروض متوسطة الاجل للشباب في إطار تشغيل الشباب؛
- ✓ تشجيع الصادرات والواردات عن طريق منح قروض التجارة الخارجية.

ثانيا: رأس المال البشري

شغل بنك التنمية المحلية 4.424 موظفا اعتبارا من 31 ديسمبر 2018، ومسجلا معدل نمو بلغ 2,2% مقارنة بعام 2017، حيث يبلغ متوسط عمر القوى العاملة في البنك 39 عاما (حسب الجنس كان المتوسط يبلغ 40 عام للذكور ويمثل 58.3% أما بالنسبة للإناث 38 عاما ويمثل 41.7%) ، ويمثل 76% من اجمالي القوى العاملة في البنك من الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية والتعليم العالي.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

يعتبر الهيكل التنظيمي البنية الرئيسية للعمل داخل بنك التنمية المحلية، فقد تم إعدادها بما يتماشى مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية التي يسعى إليها، ويوضح الشكل أدناه الهيكل التنظيمي له.

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية



المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف المؤتمر في المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية ببيومرداس.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

الفرع الثاني: مهام وأهداف بنك التنمية المحلية

لبنك التنمية المحلية مهام عديدة يقوم بها لتحقيق أهدافه المسطرة والمساهمة في النمو الاقتصادي، ولهذا سنقوم بعرض مهامه وأهدافه.

أولاً: مهام بنك التنمية المحلية

تتمثل المهام الأساسية لبنك التنمية المحلية في:

- تنفيذ جميع العمليات البنكية؛
 - منح القروض بمختلف أنواعها؛
 - المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.
- ولبنك التنمية المحلية عدة مهام أخرى نذكر منها :
- جمع الودائع حيث أن الموارد المالية للبنك عبارة عن الأصول التي يودعها الأفراد والمؤسسات التي تكون موجهة إما لكي تمثل نفقات عبر الزمن أو تكون للحيلة والحذر؛
 - منح قروض حسب الطلب؛
 - إنشاء أو فتح حسابات جارية للأفراد والمؤسسات وذلك من أجل تحصيل ودائعهم المودعة في البنوك إما الادخار فيتمثل في ودائع على دفاتر الادخار؛
 - تعبئة الاعتمادات الموافق عليها تبعا للمخططات الوطنية المالية؛
 - تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
 - تسير المعاملات التجارية بين التجار والأفراد؛
 - تمويل المشاريع الاستثمارية سواء عند الإنشاء أو التوسيع أو التجديد؛
 - تمويل الاحتياجات المتعلقة بالاستغلال أو الخزينة؛
 - عمليات الصرف وتحيل العملات.

ثانياً: أهداف بنك التنمية المحلية

يمكن استنتاج الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك من المرسوم 85-85 ، وهي كالتالي:

- تحقيق الربح؛

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

- تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وهذا بتوسيع نشاط الدورة الاقتصادية في كل القطاعات الصناعية منها والتجارية؛
- خلق مناصب شغل جديدة ناتجة عن الاستثمارات المدعمة بكل الاحتياجات والموارد المالية، ومن ثم رفع الدخل القومي والفردى الذي ينتج عنه رفع القدرة الشرائية؛
- زيادة الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد مما يؤدي إلى دعم ازدهار التنمية الاقتصادية للبلاد لاسيما فيما يخص تنمية القطاعات الصناعية وتطويرها؛
- المساهمة في جلب العملة الصعبة عن طريق فتح حسابات بنكية بالعملة الصعبة للمهاجرين؛
- العمل على توسيع حصة البنك في السوق؛
- محاولة التخفيف من حدة البطالة وذلك من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق منحهم القروض.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية بالمديرية الجهوية لولاية بومرداس

بما أن محل تربصنا كان بالمديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس التابعة لبنك التنمية المحلية لولاية الجزائر بـ 5 شارع قاسي احمد بسطوالي، فقد خصصنا هذا المطلب للتعريف بالمديرية وهيكلها التنظيمي والوظائف البنكية التي يقوم بها.

الفرع الأول: التعريف بالمديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس-00846-

المديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس هي مديرية جهوية رقمها 00846، تقع بالمركب السياحي الصومام، الطريق الوطني رقم 24 بومرداس، وهي تابعة للمديرية العامة لبنك التنمية المحلية الواقعة بسطوالي، وللمديرية عدة وكالات تابعة لها ، وهي:

✓ وكالة بومرداس 165؛

✓ وكالة دلس 143؛

✓ وكالة الرغاية 148؛

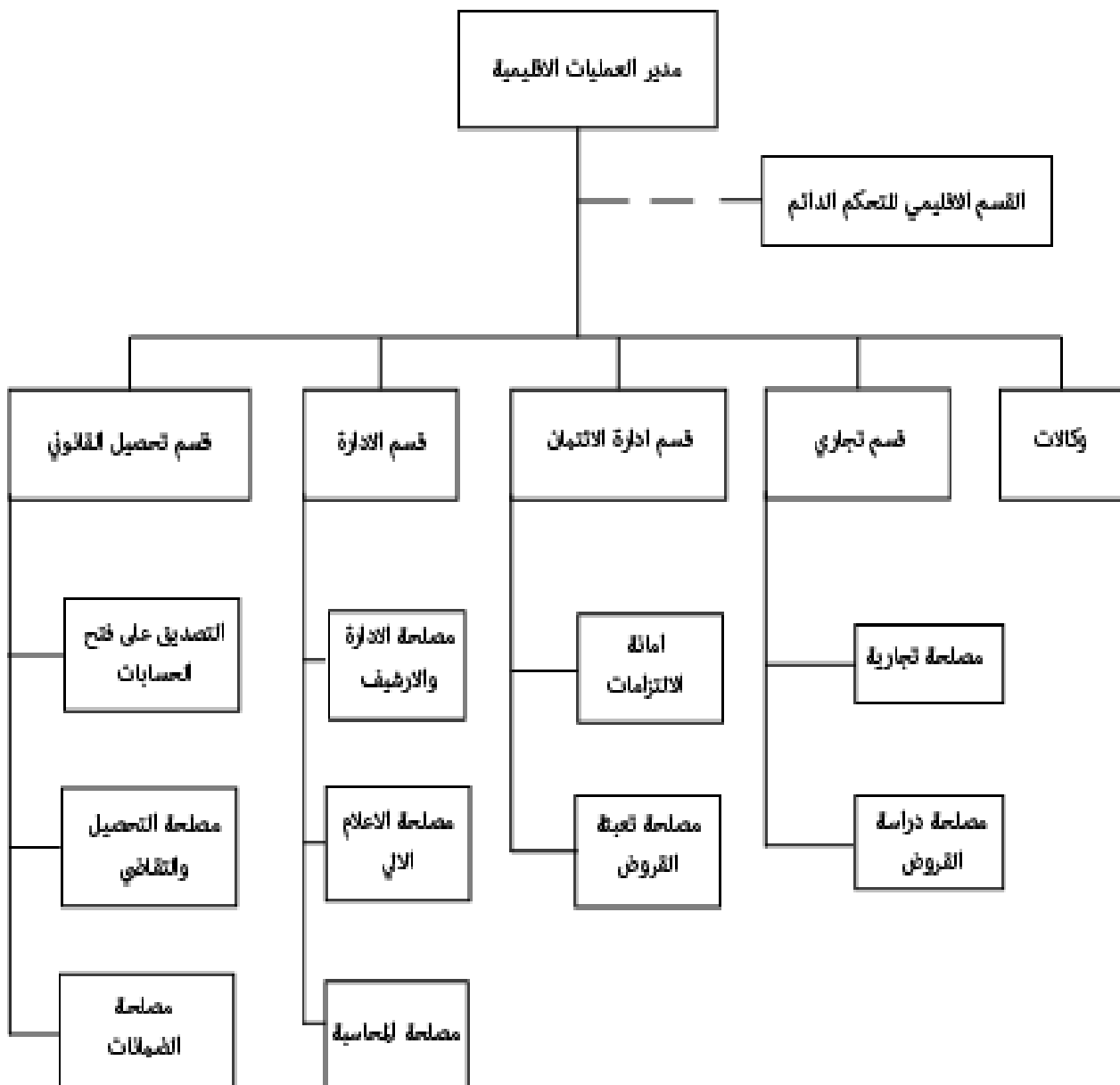
✓ وكالة الرويبة 166؛

✓ وكالة عين طاية 140.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال

ويوضح الشكل أدناه الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية - بومرداس -.

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية -بومرداس



المصدر: الوثائق الداخلية لبنك التنمية المحلية ببومرداس.

الفرع الثالث: وظائف المديرية الجهوية للاستغلال - بومرداس-

من أبرز مهام مديرية الجهوية لمجمع الاستغلال نجد:

- تنسيق ومراقبة نشاطات الفروع التابعة لها؛
 - متابعة الخزينة العامة في حدودها الجغرافية؛
 - تساهم في اعداد السياسة التجارية للبنك على غرار الهيئات المركزية وتحرص على تطبيق هذه السياسة التجارية بمختلف جوانبها [قروض، موارد، تطور الشبكة، عصرية....]؛
 - تتمثل المهمة الرئيسية لمديرية العمليات الإقليمية في إدارة جميع الأنشطة المنفذة على المستوى الإقليمي، الرسوم المتحركة التجارية، التحليل، المراقبة، الإدارة، تحصيل الديون الائتمانية، إدارة الجانب القانوني، إدارة المحفوظات، الجانب الإداري وكذلك الرقابة الدائمة؛
- كما يمكن أن نميز المهام التالية:

1- فيما يتعلق بالقروض:

- مسؤولية المديرية الجهوية على التطبيق الصارم لسياسة القروض التي يعمل بها البنك؛
- دراسة طلبات القروض التي لها مسؤولية اتخاذ القرار حسب تنظيم البنك؛
- إعداد اقتراحات تعديل أو مراجعة مسؤولية اتخاذ القرار فيها حسب تنظيم البنك؛
- إرسال القروض التي تفوق مسؤوليتها إلى اللجنة المركزية لاتخاذ القرار فيها حسب تنظيم البنك؛

- إعداد اقتراحات تعديل أو مراجعة مسؤولية اتخاذ قرارات منح القروض للزبائن؛
- تسهر على التنفيذ الجيد للشروط المفروضة لمنح القروض؛
- تسهر على توضيح القواعد المتبعة ومراقبة الضمانات وتحصيل القروض الممنوحة.

2- فيما يتعلق بالموارد:

- إعداد برنامجها السنوي للموارد وبرنامجها التجاري وهذا حسب توجيهات المديرية العامة؛
- متابعة ملفات الزبائن الدائمين والجدد؛
- تحضير برنامج الدخول في المجالات الاقتصادية.

3- فيما يتعلق بالمراقبة:

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

- المراقبة عن بعد الفروع التابعة لها بواسطة مختلف القنوات [اليومية، المحاسبة الوضعية، المحاسبة للفترة، حالة المخاطر، الميزانية....]؛
- ضمان المراقبة في عين المكان لكل الفروع التابعة لها حسب المخطط السنوي لزيارات المراقبة الذي تم اعداده مسبقا.

4-فيما يتعلق بالإدارة:

فالمديرية مسؤولة عن:

- تطور الشبكة بالتعاون مع المديرية العامة؛
- الوسائل الممنوحة ووسائل الفروع التابعة لها؛
- الإمكانيات البشرية؛
- برنامج التوظيف والتكوين في إطار توجيهات المديرية العامة؛
- إدارة ميزانيتها ومتابعة إدارة ميزانية الفروع التابعة لها.

المطلب الثالث: منح القروض من قبل المديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس

-00846-

تعتبر القروض من أهم الأنشطة التي يقوم بها البنك كونها تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الحديث، فهي بذلك من أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، ويعتبر النشاط الرئيسي لمديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بومرداس هو منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية أي المؤسسات سواء عمومية او خاصة، أو قطاع الحكومة أو قطاع العائلات أو حتى قطاع العالم الخارجي وتعتمد في أداء هذه الوظيفة بصفة أساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير.

الفرع الأول: التعريف بمصلحة القروض وأنواع القروض الممنوحة لدى بنك التنمية

المحلية

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى التعريف بمصلحة القروض وأنواع القروض الممنوحة لدى بنك التنمية المحلية.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

أولاً: التعريف بمصلحة القروض

تعتبر مصلحة القروض مصلحة جوهرية في نشاط المديرية الجهوية للاستغلال، وهي مصلحة لدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض ومعالجتها، حيث تقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية والتحصيل لحالات عدم التسديد والعجز، وتنقسم المصلحة إلى عدة مصالح متفرعة وكل مصلحة تهتم بمهامها المطلوبة والخاصة.

وقسم القروض يقوم بما يلي:

- ✓ متابعة ملفات الزبائن؛
- ✓ اعداد البرنامج السنوي للموارد التجارية؛
- ✓ اعداد البرنامج السنوي لأشغال الفروع والمجمع ثم تنفيذه؛
- ✓ ضمان كيفية استعمال القرض من طرف الفرع؛
- ✓ ضمان مراقبة الالتزام بتطبيق قواعد الحذر من طرف البنوك.

وينقسم هذا القسم إلى:

1- مصلحة الدراسات والقروض: تقوم بـ:

- ✓ دراسة ملفات الزبائن التي يكون مبلغها يتعدى مسؤولية لجنة منح القروض في الفرع ووضعها تحت تصرف لجنة منح القرض التابعة لمجمع الاستغلال؛
- ✓ اعداد وتقديم قرار لجنة منح القرض التابعة للوكالات لمديرية مجمع الاستغلال؛
- ✓ تحويل طلبات القروض التي يفوق مبلغها مسؤولية مديرية مجمع الاستغلال الى مديرية القرض التابعة لمديرية شبكة الاستغلال؛
- ✓ القيام بزيادات تفقدية للمشاريع الممولة من طرف البنك ومراقبة درجة سير الاشغال فيها؛
- ✓ ارسال ملفات القروض إلى البنك المركزي للمراقبة.

2- مصلحة الأمانة والنقود:

وتختص بما يلي:

- ✓ مراقبة مدى تطابق ترخيصات القروض التي منحتها الوكالات مع قواعد منح القرض؛
- ✓ مراقبة مدى تطابق استعمالات القرض مع احترام موضوع القرض والضمانات؛
- ✓ إدارة ملفات القروض واشعار مديرية مجمع الاستغلال بأي سوء استعمال فيما يتعلق بتوزيع القرض من قبل الوكالات؛

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

✓ ارسال تقرير حول التزامات مجمع الاستغلال كل ثلاثة (03) أشهر الى مديرية شبكة الاستغلال ومديريات القروض.

3- مصلحة النشاط التجاري:

وهي مكلفة بما يلي:

- ✓ اعداد برنامج تسيير أشغال مديرية مجمع الأشغال وحضور الفروع في تنفيذه؛
- ✓ إدارة ملف الزبائن الدائمين للوكالات التابعة لها؛
- ✓ مساعدة الوكالات في تحقيق اهداف الاستغلال المتمثلة في تجميع الموارد ومنح القروض؛
- ✓ القيام بدراسة للسوق الجهوية؛
- ✓ ترقية المنتجات الجديدة؛
- ✓ تمثل مديرية مجمع الاستغلال في جميع الظواهر الاقتصادية والتجارية.

ثانيا: أنواع القروض الممنوحة لدى بنك التنمية المحلية

هناك عدة أنواع للقروض التي تقدمها المديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس بحسب الأغراض أو النشاط الاقتصادي وتنقسم طبقا لمعايير وهي كالتالي:

1- قروض مباشرة:

وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أصناف، وتمنح هذه القروض نقدا، وهي:

❖ قروض الاستثمار:

وتوجه هذه القروض لتمويل المشاريع المتوسطة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين 3 الى 5 سنوات ويتم احتساب عليها معدل فائدة يقدر ب: 5 %.

❖ قروض الاستغلال:

وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، المدة الزمنية القصوى لتسديد القرض هي 24 شهرا ، وتمنح هذه القروض لتمويل الأنشطة الاستغلالية أو تغطية عجز في الخزينة، ويحتسب البنك عليها فائدة قدرها 8,5 %، وينقسم هذا النوع من القروض الى:

✚ الخصم التجاري؛

✚ السحب على المكشوف؛

✚ تسهيلات الصندوق؛

✚ تسهيلات على الصفقات العمومية.

وسنقوم بالمبحث الموالي بدراسة تفصيلية لهذا النوع من القروض.

❖ القروض العقارية:

وهذا النوع من القروض موجه الى الجمهور بصفة عامة، أي كافة الأفراد، المقاولين، وغيرهم. وهي قروض طويلة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين 5 الى 25 سنة وعادة تمنح هذه القروض لتمويل عمليات شراء المعدات والتجهيزات أو لتمويل شراء مباني قائمة أو تمويل انشاء مباني جديدة، أو شراء أراضي والقيام بتهيئة مساكن أو ترميم مساكن إلى غير ذلك، وعادة يحتسب بنك التنمية المحلية سعر فائدة محددة ب: 6,5 %.

2- قروض غير مباشرة (قروض بالتوقيع):

وتتمثل طبيعة هذه القروض كونها لا تمنح نقدا، وإنما تتمثل في قروض للإمضاء، وتعرف على أنها قروض الإلزام، وعادة ما تكون في حالة عجز زبونه عن الدفع، أي هي عبارة عن الضمان الذي يقدمه البنك لتمكين زبونه من الحصول على الأموال من جهة أخرى. حيث يتضح هنا أن البنك يعطي ثقته دون الأموال، ومن أكثر أنواع هذه القروض استعمالا من طرف متعاملي بنك التنمية المحلية نجد الكفالات والمستخدمة أكثر من طرف المقاولين خاصة بالنسبة للصفقات العمومية، ويمكن أن تكون قبل بداية المشروع أو أثناء المشروع.

الفرع الثاني: مكونات ملف طلب القرض لدى بنك التنمية المحلية – المديرية

الجهوية للاستغلال 00846-

يشمل كل نوع من القروض على ملف خاص به ونذكر منها قرض استثماري، قرض استغلالي وقرض عقاري.

أولا: مكونات ملف القرض الاستثماري

يتكون ملف القرض الاستثماري من:

❖ طلب خطي مفصل ومصادق عليه؛

❖ وثائق قانونية وإدارية:

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

- ✚ نسخة من السجل التجاري؛
 - ✚ نسخة للقانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات)؛
 - ✚ السيرة الذاتية للمديرين وكبار المطورين؛
 - ✚ محضر الجمعية العامة للمساهمين الذي يحدد الصلاحية الممنوحة للمسير أو المدير العام؛
 - ✚ نسخة من الموافقة أو الترخيص الأربعة من قبل القانون؛
 - ✚ نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL)؛
 - ✚ نسخة من عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحل أو الأرض التي تأوي المشروع؛
 - ✚ مداوالات مجلس الإدارة للتصريح بالاستثمار (SPA)؛
 - ✚ قرار منح الامتيازات من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- ❖ وثائق محاسبية ومالية:
- ✚ ميزانيات السنوات الثلاث الأخيرة مع الملاحق الخاصة بالمؤسسة المعنية؛
 - ✚ شهادة الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر)؛
 - ✚ شهادة شبه الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر)؛
 - ✚ سداد الديون في حالة المتأخرات؛
 - ✚ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
 - ✚ فواتير شكلية أو عقد الملكية للتجهيز؛
 - ✚ فاتورة العتاد المملوك.
- ❖ وثائق تقنية:
- ✚ رخصة البناء؛
 - ✚ مخططات هندسية معمارية.
 - ✚ ترخيص للدراسات الجيولوجية لمشاريع المواد الأولية؛ مخطط الإنجاز.
- ❖ وثائق أخرى:
- ✚ ضمان مالي افتراضي؛
 - ✚ الوضع المالي للشركة ولكل شريك مع الوصف الشامل لتقرير الخبراء المدعومة.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

ثانيا: مكونات ملف القرض الاستغلالي

يتكون ملف القرض الاستغلالي من:

- ❖ طلب خطي مفسر ومصادق عليه.
- ❖ وثائق قانونية وإدارية:
- ✚ نسخة من السجل التجاري؛
- ✚ نسخة للقانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات)؛
- ✚ محضر الجمعية العامة للمساهمين الذي يحدد الصلاحيات الممنوحة للمدير العام؛
- ✚ نسخة من الموافقة الترخيص اللازمة من قبل القانون؛
- ✚ نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL)؛
- ✚ الوضع المالي للشركة ولكل شريك مع الوصف الشامل لتقرير الخبراء المدعومة.
- ❖ وثائق محاسبية ومالية:
- ✚ آخر ثلاث ميزانيات ممضاة من طرف المؤسسة مع الملاحق؛
- ✚ الوضعية المحاسبية المؤقتة للسنة الجارية؛
- ✚ آخر ملخص ضريبي (تقرير محافظ الحسابات) مع كافة الوثائق؛
- ✚ مخطط الخزينة للفترة الحالية؛
- ✚ حالة الموظفين حسب السن؛
- ✚ حالة المخزون.
- ❖ وثائق ضريبية وشبه ضريبية:
- ✚ شهادة عدم الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر)؛
- ✚ شهادة شبه الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر)؛
- ✚ سداد الديون في حالة المتأخرات.

ثالثا: مكونات ملف القرض العقاري

يتكون ملف القرض العقاري من:

- ❖ استمارة طلب القرض العقاري تسلم من الوكالة ويملؤها الزبون بمساعدة أعوان الوكالة.
- ❖ شهادة عمل سارية المفعول بالنسبة الى الأجر.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

- ❖ شهادة ضريبية تثبت النشاط التجاري أو النشاط الحر بالنسبة لغير الاجراء.
- ❖ شهادة الدخل السنوي بالنسبة لغير الاجراء تسلم من مصلحة الضرائب التجار، أصحاب الأنشطة الحرة.
- ❖ كشوف الرواتب الثلاث الأخيرة بالنسبة للأجراء.
- ❖ حالة شراء سكن جديد:
- ✚ عقد أو عقد بيع سكن موقع من طرف المكاو العقاري أو المستفيد.
- ❖ حالة البناء الذاتي أو توسيع السكن:
- ✚ عقد الملكية، رخصة البناء.
- ✚ كشف كمي تقديري يقدم من مكاو البناء.
- ❖ حالة الترميم:
- ✚ عقد الملكية؛
- ✚ كشف كمي وتقديري يقدم من مكاو البناء؛
- ✚ شهادة إقامة؛
- ✚ تصريح ضريبي؛
- ✚ شهادة ميلاد؛
- ✚ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

الفرع الثالث: الإجراءات العملية لمنح القروض من قبل بنك التنمية المحلية - المديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس 00846-

بنك التنمية المحلية يتبع مجموعة من الإجراءات التابعة له لتقديم أي قرض وتسمى بسياسة الإقراض، وهي حسب المراحل التالية:

أولاً: إعداد وتقديم ملف طلب القرض

تتم عملية منح القروض على مستوى الوكالة وفق إجراءات محددة تتمثل في تحليل ملف طلب القرض وذلك من ناحية الشكل والمضمون، وبعدها اتخاذ قرار منح القرض كما يلي:

1- مكونات ملف طلب قرض:

يتكون الملف من:

- ❖ طلب خطي موضح فيه: نوع القرض، قيمته، مدته، الضمانات المقدمة، تكون موقعه من طالب القرض.
- ❖ دراسة تقنية اقتصادية تحتوي على:
- تقديم المشروع، تحديد الموقع، وصنف المنتج أو الخدمة المؤدية، تحليل السوق.... إلخ.
- ❖ مختلف الوثائق الإدارية والتقنية المتعلقة بالمشروع.
- تصريح الإنشاء، نسخة من السجل التجاري.
- ❖ الدراسة المالية للمشروع وتحتوي على:
- هيكل التمويل المطلوب، الميزانيات التقديرية لمدة 3 سنوات.

ثانيا: دراسة ملف القرض

بعد الانتهاء من تكوين ملف القرض، تأتي بعدها الخطوة المالية والمتمثلة في الدراسة الأولية للملف المقدم بهدف تقدير درجة المخاطرة التي يتوقف عليها اتخاذ القرار بشأن القرض ويتم دراسته على مستويات متعددة نذكر منها:

1- **المركز المالي للزبون:** يقصد بها مدى إمكانية المستثمر على تسديد قيمة القرض في المواعيد المحددة وكذلك مدى قدرته على الإقراض، وذلك بالاعتماد على مدى انتظام الزبون في سداد القروض التي سبق وأن تحصل عليها سواء كانت لدى بنك التنمية المحلية أو من بنوك أخرى، كذلك مردودية النشاط الذي يقوم به.

2- **سمعة الزبون:** هي دراسة سمعة طالب القرض، ويتم الحكم على سمعته وشخصيته من خلال المقابلة التي يقوم بها المكلف بالدراسات مع الزبون، كذلك من خلال الاستفسار عنه وعلاقته بالبنوك الأخرى، وهل له خلافات معها، كذلك وضعيته اتجاه مصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي.

3- **الدراسة التقنية الاقتصادية:** تتمثل في الدراسة الاقتصادية والتي تشمل دراسة السوق ودرجة المنافسة في هذا القطاع... إلخ،

4- **الدراسة المالية:** فهي تعتمد على الميزانيات التقديرية المقدمة من طرف المستثمر وكذلك جدول حسابات النتائج.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

وتعتبر من أهم المعايير لتقدير وتأهيل المؤسسة أو المشروع للاستفادة من القرض، وهي عبارة عن دراسة البنية المالية للمشروع وذلك بالاعتماد على التحليل المالي.

5- **الضمانات:** تعرف على أنها التأمين ضد المخاطر عدم القدرة على السداد، حيث من خلالها يمكن للبنك في حالة العجز استرجاع قيمة القرض الممنوحة، وهناك نوعين من الضمانات يمكن تصنيفها الى:

أ- **الضمانات الشخصية:** حيث من خلالها يتعهد شخص ما، ذو سمعة مالية في شخص آخر لتسديد مستحقاته المالية، عند عجزه عن التسديد لسبب أو لآخر ومن بينها الكفالات، الضمان الاحتياطي.

- **الكفالة:** بموجبها يتعهد شخص ثالث بدفع مبلغ القرض الى بنك التنمية المحلية في حالة عدم قدرة المستثمر على التسديد.

- **الضمان الاحتياطي:** والذي يكون في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية مثل: السفتجة بحيث يتعهد شخص إزاء بنك التنمية المحلية بتحصيل ورقة تجارية في تاريخ استحقاقها.

ب- **الضمانات الحقيقية (العينية):** تتمثل فيما يقدمه المستثمر من أصول مالية ومادية للحصول على القرض ومن بينها الرهن الحيازي والرهن العقاري.

- **الرهن الحيازي:** حيث يكون هذا الرهن على الأدوات ومعدات المشروع الاستثماري إذ توضح هذه المنقولات تحت تصرف الوكالة وفي حالة عدم وفاء المستثمر بقيمة القرض يوكل محافظ البيع بالمزيدة ليقوم بالحيازة على هذه الممتلكات لصالح البنك.

- **الرهن العقاري:** بموجبه تقوم الوكالة برهن عقارات المؤسسة لتأكيد على استرجاع قيمة القرض في حالة عدم التسديد يقوم البنك بالاستحواذ على العقار محل الرهن لتعويض قيمة القرض الممنوح.

بعد دراسة الملف وتحليل عناصره من طرف المكلف بالدراسة (رئيس مصلحة الالتزامات) يرسل إلى المدير للاطلاع عليه من أجل قبول منح التمويل أو الرفض.

6- **رأي المكلف بالدراسات:** وتسمى خلاصة التحليل في هذه المرحلة، يتحدث المكلف بالدراسات بصفة عامة عن نجاعة المشروع من عدمه وإعطاء رأيه الشخصي (الموافقة أو الرفض) ويقدم الملف للمدير.

7- **اتخاذ القرار النهائي:** بعد انتهاء المكلف بالدراسة من جميع التحاليل المطلوبة، يسلم الملف للمدير للاطلاع عليه والاجتماع باللجنة المكونة من أربعة موظفين، من بينهم المدير والمكلف بالدراسات لإعطاء القرار النهائي على مستوى الوكالة ثم يتم إعطاء الرأي الأخير (قبول أو رفض الملف).

8- **منح القرض:** في حالة قبول القرض من طرف مديرية الاستغلال، تقوم هذه الأخيرة بإصدار رخصة للقرض تحتوي على (مبلغ القرض، الطريقة والأجل المحدد للتسديد، نوع الضمانات). بعدها تأتي اتفاقية القرض أين يتم إعداد عقد بين الوكالة والمستثمر، يمضي من خلاله على وثائق رسمية تتضمن الضمانات والكفالات الضرورية لتغطية مبلغ القرض والآجال المحددة لتسديد الدين.

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي

بعد التعرف على بنك التنمية المحلية في المبحث السابق ، ومختلف الوظائف التي يقوم بها ، سنقوم بدراسة تطبيقية على كيفية استخدام التحليل المالي فيه لتقييم المخاطر الائتمانية ، و ذلك من خلال دراسة آلية أو كيفية منح قرض استغلالي ، و التي تتم وفق ثلاث مراحل ، تبدأ بإعداد وتقديم ملف طلب القرض ، ثم دراسة ملف القرض من كل الجوانب ، و في الأخير نتيجة دراسة القرض (اتخاذ القرار) والمتمثل في منح الائتمان أو عدم منحه والإجراءات الإدارية الأخيرة من أجل الوصول إلى قرار سليم ، حيث ستعتمد في هذه الدراسة على دراسة ملف طلب ائتمان قصير الأجل .

المطلب الأول: الدراسة التقنية الاقتصادية لملف طالب الائتمان

للحصول على قرض استغلالي على مستوى المديرية الجهوية للاستغلال لولاية بومرداس يجب أن تتوفر بعض الشروط لطالب القرض قبل اللجوء للطلب

الفرع الأول: الشروط الأساسية لمنح القروض

تتمثل في :

- تمتع طالب القرض بالأهلية القانونية؛
- تمتع طالب القرض بالجنسية الجزائرية، وأن يكون قد بلغ سن الرشد 19 سنة؛
- معدل القرض ثابت إلا في حالات خاصة؛
- المدى الزمنية القصوى لتسديد القرض هي 24 شهرا؛
- تحديد للعميل أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات الواجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر أو تحويل الموضوع للقضاء؛
- الفئة المستهدفة من القرض الأشخاص المعنويين؛

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

- يجب أن يكون صاحب الشركة أو المدير من يطلب القرض.

الفرع الثاني: طلب القرض

لدراسة ملف القرض يتطلب تقديم معلومات من طرف المقترض إلى البنك حول المشروع وتشمل ما يلي:

❖ طلب خطي موضح فيه:

- اسم الشركة: شركة بناء ETBHP
- عنوان المقر الاجتماعي: WW
- نوع القرض: قرض استغلالي.
- الغرض من القرض: استكمال 40 وحدة سكنية مع مباني ومحلات للاستخدام التجاري في موقع XXX.
- قيمة القرض: 235.000.000,00 دج
- رأس مال الشركة: 130.000.000,00 دج.
- الضمانات المقدمة: أرض بمساحة 2.500,00 متر مربع في ولاية بومرداس تقدر بقيمة 160.000.000,00 دج.
- تكون موقعه من طالب القرض: مدير الشركة.

❖ دراسة تقنية اقتصادية:

- الشركة حائزة على مؤهل الفئة السادسة، نشط في مجال البناء والاشغال العامة
- أنجزت قرابة عشرين مشروعاً مرفقة بشهادات حسن الأداء بملف الانتماء.

❖ مختلف الوثائق الإدارية والتقنية المتعلقة بالمشروع.

- تصريح الإنشاء.
- الوضع القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة SARL .
- سجل تجاري: نسخة من السجل التجاري YYY/XX .
- تاريخ أول تسجيل لسجل التجاري: 2013/03/05.

❖ الدراسة المالية للمشروع:

تقديم ميزانية مالية لسنة 2019، 2020، 2021،

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

ويوضح الجدول أدناه الميزانية المالية الأصول لسنوات 2019، 2020 و 2021:

الجدول رقم (11): جانب الأصول لميزانية المالية لثلاثة سنوات (2019، 2020، 2021) حسب SCF

الوحدة: دج

الأصول	2019	2020	2021
الأصول غير جارية			
• أصول غير ملموسة	116666	81666	46666
• أصول ملموسة	77540997	88926260	77610222
مجموع الأصول غير جارية	77657663	89007926	77656888
الأصول الجارية			
• الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	5965449	11335085	18630254
مجموع الأصول الجارية	5965449	11335085	18630254
مجموع الأصول	83623112	100343011	96287142

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤطر في البنك

الجدول رقم (12): جانب الخصوم لميزانية المالية لثلاثة سنوات (2019، 2020، 2021) حسب SCF

الوحدة: دج

الخصوم	2019	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة			
• رؤوس الأموال	42000000	130000000	130000000
• علاوات واحتياطات-			

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

938481	-	3563808	احتياطات مدمجة (1) • نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة مجمعة (1) • رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
32893829	28352748	34906470	
62719219	53136107	102665828	
226551529	211488855	183136106	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير جارية
74654701	74890498	78433454	• قروض وديون مالية
74654701	74890498	78433454	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
7388868	3698476	13740430	• موردين وحسابات ملحقة
26250591	24275267	19430187	• ضرائب
11675913	8327707	25362295	• ديون أخرى
-	-	-	• خزانة سلبية
45315372	36301450	58532912	مجموع الخصوم الجارية
346521602	322680803	320102472	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤطر في البنك

الفرع الثالث: التأكد من الوثائق

بعد تقديم الملف طلب القرض على مستوى البنك تأتي مرحلة التأكد من الوثائق، فيقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض بالوكالة بالتأكد من صحة كل الوثائق المذكورة سابقا لمنح قرض استغلالي وخاصة الوثائق التي تكون مرتبطة بتاريخ الصلاحية.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لطالب الانتماء

بعد الدراسة التقنية لملف طلب القرض والتأكد من استيفاء كل الشروط الأساسية، تأتي مرحلة التحليل المالي، ولدى سنقوم بالدراسة المالية للمشروع باستخدام التحليل المالي لتوصل للوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

الفرع الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في دراسة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال بالإضافة إلى الخزينة.

بالرجوع إلى الميزانيات المقدمة لسنوات 2019، 2020 و 2021 من طرف المؤسسة طالبة القرض، قمنا بحساب:

➤ رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

= الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$2019: (78433454 + 183136106) - 77657663 = 183911897$$

$$2020: (74890498 + 211488855) - 89007926 = 197371427$$

$$2021: (74654701 + 226551529) - 77656888 = 223549342$$

➤ رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية

$$2019: 183136106 - 77657663 = 105478443$$

$$2020: 211488855 - 89007926 = 122480929$$

$$2021: 226551529 - 77656888 = 148894641$$

➤ رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

➤ رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

= خصوم جارية + خصوم غير جارية

$$2019: 58532912 + 78433454 = 136966366$$

$$2020: 36301450 + 74890498 = 111191948$$

$$2021: 45315372 + 74654701 = 119970073$$

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

➤ احتياجات في رأس المال العامل = (أصول جارية - أصول الخزينة) - (الخصوم الجارية-خصوم الخزينة)

$$-52567463 = 58532912 - 5965449 : 2019$$

$$-24966365 = 36301450 - 11335085 : 2020$$

$$-26685118 = 45315372 - 18630254 : 2021$$

➤ الخزينة الصافية = أصول الخزينة - خصوم الخزينة

= رأس المال العامل الصافي - احتياجات في رأس المال العامل

$$236479360 = (-52567463) - 183911897 : 2019$$

$$222337792 = (-24966365) - 197371427 : 2020$$

$$250234460 = (-26685118) - 223549342 : 2021$$

وقد قمنا باختصار المؤشرات في الجدول أدناه:

الجدول رقم (13): مؤشرات التوازن المالي لسنة 2019-2020-2021

الوحدة: دج

2021	2020	2019	السنوات البيانات
223549342	197371427	183911897	رأس المال العامل الصافي
148894641	122480929	105478443	رأس المال العامل الخاص
18630254	11335085	5965449	رأس المال العامل الإجمالي
119970073	111191948	136966366	رأس المال الأجنبي
-26685118	-24966365	-52567463	احتياجات رأس المال العامل
250234460	222337792	236479360	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

❖ التعليق على النتائج:

✓ **رأس المال العامل الصافي:** نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل موجب ويزداد خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الدائمة وعليه فإن الأموال الدائمة تغطي الأموال الثابتة خلال فترة الدراسة، وبالتالي المؤسسة قد حققت هامش أمان يضمن السيولة داخل المؤسسة وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير، وبالتالي عدم وجود مخاطر.

✓ **راس المال العامل الخاص:** نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب ومتزايد خلال فترة الدراسة، يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها، دون الاعتماد على الموارد الخارجية، وهذا مؤشر جيد.

✓ **رأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي في تزايد خلال فترة الدراسة أي أن المؤسسة لنشاط الاستغلال للمؤسسة الذي يدل على ارتفاع عناصر الأصول الجارية، حيث يدل على امتلاك سيولة جيدة.

✓ **رأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في النتائج، ففي سنة 2019 اعتمدت المؤسسة في تمويلها على ديون طويلة وقصيرة الأجل، بينما في سنة 2020 و 2021 اعتمدت إلا على الديون قصيرة الأجل، وانخفاض رأس المال العامل الأجنبي في السنتين الأخيرتين يعني أن المؤسسة باستطاعتها وبإمكانها الحصول على قروض إضافية أيضا، وانخفاض رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بحجم الأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا نوعا ما أي لا تتدخل أطراف خارجية في سياستها.

✓ **احتياجات في رأس المال العامل:** نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل في تزايد بنسب طفيفة ورغم ذلك لاتزال سالبة، وهذا يبرز أن المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها خلال دورة الاستغلال دون الحاجة الى موارد إضافية.

✓ **الخزينة الصافية:** نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات المدروسة حيث انخفضت نسبة الخزينة الصافية انخفاض ضئيل يقدر ب 5.98% بسبب انخفاض في قيم الجاهزة، أما بالنسبة للسنة الأخيرة شهدت زيادة كبيرة قدرت ب 91.12% وذلك راجع للارتفاع الكبير في القيم الجاهزة.

مؤشر التوازن المالي يكمن في العلاقة بين FR و BFR ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول إن المؤسسة في السنوات الثلاث محل الدراسة، كان $BFR < FR$ معناه الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن للمؤسسة لها موجودات تسمح بمواجهة احتياجاتها والتزاماتها أي أنه توازن مالي جيد ويمكن القول

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

أيضا أن المؤسسة في وضعية جيدة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال باستخدام الفائض في القيم الجاهزة لمواجهة الحالات الاستثنائية، وعدم وجود مخاطر.

الفرع الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية

إن التحليل باستخدام النسب المالية لها أهمية بالغة في دراسة الوضعية المالية لطالب الائتمان في بنك التنمية المحلية، وقد اعتمدنا على المجموعة المهمة والتي تصوب على الهدف وهي كالتالي:

❖ نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالب الدائنين القصيرة الأجل.

ويوضح الجدول أدناه نسبة السيولة العامة:

الجدول رقم (14): نسبة السيولة العامة

البيان	السنوات	2019	2020	2021
الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة		0.1	0.31	0.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

من خلال الجدول رقم (14) يمكن القول أن سيولة المؤسسة جيد ومقبول، لأنها أكبر من الواحد، وتعتبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول تغطية الخصوم المتداولة، وكما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة سداد التزاماتها وهذا يعطي ضمانات عند الاقتراض ليس هناك خطر عدم السداد.

❖ نسبة الاستقلال المالي:

الجدول رقم (15): نسبة الاستقلال المالي

البيان	السنوات	2019	2020	2021
أموال خاصة / مجموع الخصوم		0.57	0.65	0.65

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الاستقلالية أكبر من 0.5، وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية لان الأموال الخاصة أكبر من الديون، القدرة على مواجهة الديون، وبالتالي يؤدي إلى عدم وجود مخاطر.

❖ المردودية المالية والاقتصادية:

تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية.

الجدول رقم (16): المردودية المالية والاقتصادية

2021	2020	2019	السنوات البيان
0.1452	0.1341	0.19	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
0.1832	0.1893	0.24	اجمالي فائض الاستغلال / رأس المال + الاقتراضات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ:

- أن النتائج موجبة ومنه يمكن القول أن وضعية المؤسسة جيدة، وهذا راجع إلى نتيجة الأموال الخاصة التي ترد بأرباح صافية خلال السنوات الثلاث، وهذا يؤدي إلى عدم وجود مخاطر.
- المردودية الاقتصادية لهذه المؤسسة متفاوتة خلال ثلاث سنوات الدراسة، وهي تعبر عن فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمر (مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي) وهذه النسب مقبولة.

❖ نسبة التمويل الدائم:

يوضح الجدول أدناه نسبة التمويل الدائم:

الجدول رقم (17): نسبة التمويل الدائم

2021	2020	2019	السنوات البيان
3.88	3.22	3.37	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات المدروسة أكبر من الواحد وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة (أصول غير جارية)، ويدل ذلك على أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل.

❖ **نسبة قابلية أو القدرة على السداد:** تعد هذه النسبة ضرورية بالنسبة للبنك، كونها توضح مدى قدرة المؤسسة المقترضة على الوفاء بديونها المالية.

الجدول رقم (18): نسبة قابلية السداد

السنوات	2019	2020	2021	البيان
ديون طويلة الاجل / القدرة على التمويل الذاتي	1.48	1.74	1.63	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب تفوق 1 وهذا معناه أن استخدامات المؤسسة تم تغطيتها بنسبة كبيرة بواسطة المصادر الخارجية، وهذا يمثل خطورة على البنك. لأن أفضل نسبة هي أن تكون أقل من 0,5.

❖ **دوران المخزون:**

الجدول رقم (19): نسبة دوران المخزون

السنوات	2019	2020	2021	البيان
المبيعات / متوسط المخزون	0	0	0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

معدل المخزون صفر وهذا بسبب طبيعة نشاط الشركة.

❖ **معدل دوران رأس المال العامل أو معدل دوران رأس المال المستثمر (صافي المبيعات لرأس المال العامل):**

يعبر رأس المال المستثمر عن مجموع حقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل وبعبارة أخرى مجموع الأصول طويلة الأجل ورأس المال العامل، وتقاس نسبة دوران رأس المال العامل مدى فعالية استخدام

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

الشركة لرأس المال العامل لتحقيق المبيعات. حيث يوضح الجدول أدناه معدل دوران رأس المال المستثمر:

الجدول رقم (20): معدل دوران رأس المال المستثمر

السنوات البيان	2019	2020	2021
صافي المبيعات السنوية / متوسط رأس المال العامل	1.4996	1.24	0.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

نلاحظ من الجدول السابق أن النسب تتناقص في السنوات الثلاث وهذا يعني تناقص رأس المال العامل وبالتالي تدهور الشركة في إنتاج المبيعات برأس المال العامل. حيث كلما ارتفعت النسبة أكثر من 0.8 كانت أفضل. وبالتالي يمكن القول ان الشركة تعاني من نقص رأس المال وليس لديها الموارد اللازمة في رأس المال العامل ويوضح ذلك بأنها دون رأس مال كاف.

❖ معدل الهامش الربح الصافي:

يعبر عن مدى كفاءة المنظمة على تحقيق الأرباح الاجمالية من المبيعات، فإن حققت نسبة عالية فإن ذلك يعكس قدرتها على الإنتاج بتكلفة منخفضة نسبيا، والغرض منها تقييم العلاقات بين صافي الربح والمبيعات، وتعكس مدى كفاءة الإدارة على تصنيع وبيع المنتجات، ويوضح الجدول أدناه ذلك:

الجدول رقم (21): معدل الهامش الربح الصافي

السنوات البيان	2019	2020	2021
(صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات) 100	8.9%	7.96%	13.42%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤطر

نلاحظ من الجدول أن النسب تنخفض في سنة 2020 ثم تتزايد في سنة 2021 وهذا يعني أن كل دينار مبيعات يحقق ربحا صافيا مقداره 13.42 دينار.

المطلب الثالث: نتيجة دراسة القرض

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

بعد قيامنا بالدراسة التحليلية للقوائم المالية لسنوات الثلاث لملف القرض المقدم من طرف المؤسسة طالبة القرض على مستوى وكالة بنك التنمية المحلية والمرفق بمجموعة من الضمانات، فإنه تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ نسبة السيولة جيدة بالنسبة للمؤسسة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل في المدى القصير وهي تعبر على أن المؤسسة في وضعية مثلى.
- ✓ إيجابية نسبة المردودية يدل على أن المؤسسة حققت أرباح في إطار نشاطها الذي تمارسه.
- ✓ إيجابية مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة (رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر، و $FR > BFR$ والخزينة موجبة) مما يحقق شروط التوازن.
- ✓ انخفاض رقم الاعمال معفى ممن الضرائب من سنة الى أخرى يدل على نقصان نشاط المؤسسة.
- ✓ نسبة الهيكلية المالية للمؤسسة جيد (نسبة التمويل الدائم، نسبة الاستقلالية المالية) أي تعتمد الشركة أساسي على أموالها الخاصة في تمويل نشاطها، هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بتمحور مالي.
- ✓ إجمالي الديون تتراجع من سنة الى أخرى بسبب اعتماد الشركة على أموالها الخاصة.

وأخيرا يمكن القول إن القرض الاستغلالي الموجود على وكالة البنك التنمية المحلية لبومرداس يتمتع باستقلالية مالية وهو منعدم للمخاطر باستثناء خطر عدم القدرة على السداد الذي يتوجب على المؤسسة التسريع في فترة التحصيل، رغم أن هذا الخطر موجود إلا أن البنك وافق على منحه القرض وذلك لمتنع الزبون بالسمعة الجيدة وحسن السيرة والضمانات الجيدة. ومن أجل توخي الحيطة والحذر، للتمكن من خطر عدم التسديد تُقرر في الأخير منحها ما يلي:

- ✓ سندات: 35.000.000,00 دج
- ✓ ضمانات حسن الأداء بدون أحكام: 100.000.000,00 دج
- ✓ وديعة مقدمة بمبلغ إجمالي بدون أحكام: 50.000.000,00 دج
- ✓ فواتير مسبقة: 50.000.000,00 دج

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستطيع القول أن بنك التنمية المحلية جاء وتشكل من القرض الشعبي الجزائري بسبب هذا الأخير لزيادة وظائفه وتعداده، ففي سنة 1985 أصبح مستقل بموجب مرسوم 88- 04 وقد تطور وأصبح يمتلك فروع عديدة في كل أنحاء التراب الوطني، وتميز أيضا بمنتجاته وخدماتها مع الزمن. وقد ساهم بنك التنمية المحلية في اقتصاد الجزائر وسهل على زبائنه المعاملات ووفر له وكالات وفروع حسب التقسيم الوطني للبلاد.

وقد تعرفنا على وظائف المديرية الجهوية للاستغلال ومن أهمها منح القروض البنكية المتمثلة في قروض استثمارية، قروض استغلالية وقروض عقارية. وكل نوع من القروض له ملفه الخاص، وعليه أن يمر على عدة إجراءات لإعداد وتقييم ملف القرض مهما كان نوعه، قبل اتخاذ قرار المنح أو الرفض تجنباً لحدوث أية ممارسات بنكية غير سليمة.

وأخيرا سمحت لنا الدراسة التطبيقية في المديرية التشغيلية لولاية بومرداس بمعرفة مدى حاجة المؤسسات الى التمويل، مما قمنا بدراسة تحليلية لقرض استغلالي كخطوة لا يمكن تجاوزها، واتضح لنا نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض وذلك ممن خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي المناسبة لهذا القرض ونذكر منها نسبة السيولة السريعة، التمويل الدائم، القدرة على السداد.

الختمة

إن التحليل المالي ذو أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للزبون أو المؤسسة طالبة القرض ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخى الأخطار الناجمة من منح القروض في عملياتها المالية ، إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين ويقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب و ما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك وهل مشروع ناجح أم فاشل ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

ومن خلال دراستنا للموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة تطرقنا في الإطار النظري إلى كل من البنوك التجارية والقروض وأيضا التحليل المالي ، وفي الدراسة التطبيقية استطعنا الحصول على منح ائتمان قصير الأجل درست وضعيته المالية في بنك التنمية المحلية وكالة بومرداس، بداية من طلب الائتمان إلى غاية الموافقة عليه .

ومن خلال ما سبق توصلنا الى الإجابة على الفرضيات كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: يمكن اعتبار التحليل المالي من أدوات اتخاذ القرار ، غير أنها لا تعتبر كافية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك .
- بالنسبة للفرضية الثانية: يستخدم بنك التنمية المحلية النسب ومؤشرات التوازن المالي من أجل تحليل الوضعية المالية للزبون ومن أجل اتخاذ قرار منح الائتمان او عدمه.

وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- بالنسبة للجانب النظري:

✓ البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية متخصصة، تقوم بوظائف عديدة من أهمها قبول الودائع ومنح القروض، تقوم بإعداد جملة من القوائم المالية في نهاية الدورة شأنها شأن باقي المنشآت وتقوم بتحليلها لاستخلاص النتائج واتخاذ مختلف القرارات.

الخاتمة

- ✓ اتخاذ القرارات في البنوك التجارية أمر بالغ الأهمية، والأهم من ذلك إضفاء صفة الرشد على تلك القرارات.
- ✓ تقوم البنوك التجارية على اتخاذ مجموعة من القرارات ومن أجل ترشيدها يقوم متخذ القرار استنادا الى نتائج التحليل المالي للقوائم المالية.
- ✓ توصلنا أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف.
- ✓ يعد التحليل المالي من أفضل أدوات التخطيط واتخاذ القرارات السليمة داخل المؤسسة أو خارجها.
- ✓ تستخدم البنوك التجارية التحليل المالي في منح الائتمان، من خلال تشخيص الوضعية المالية، بعد التعرف على القوائم المالية لطالب الائتمان.
- ✓ يستخدم التحليل المالي في قرار منح القروض، النسب والمؤشرات المالية بدرجة أولى ونماذج التنبؤ بالفشل.
- ✓ عملية منح الائتمان هي عملية مقترنة بالمخاطر الائتمانية مما يتطلب التقدير الجدي من طرف البنك.
- ✓ التحليل المالي هو الجوهر في عملية اتخاذ القرار الرشيد خاصة في اتخاذ قرار من القرض.
- بالنسبة للجانب التطبيقي: لقد تمكنا من الحصول على دراسة حالة منح ائتمان من طرف بنك التنمية المحلية، فتوصلنا إلى ما يلي:
- ✓ مجمع الاستغلال لبومرداس 00846 هي وكالة محلية تابعة للبنك التنمية المحلية تمنح قروضا للعملاء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.
- ✓ يتخذ قرار منح الائتمان لعملائها بناءا على دراسة ملف طلب القرض من الناحية التقنية، الاقتصادية والمالية.
- ✓ يقوم قرار منح الائتمان على تطبيق إجراءات التحليل المالي على القوائم المالية للعميل طالب القرض لتشخيص وضعيته المالية ومنه اتخاذ القرار الرشيد لمنح الائتمان سواء بالقبول أو بالرفض.
- ✓ قرار منح الائتمان في بنك التنمية المحلية يستند على الضمانات أكثر من نتائج التحليل المالي.
- ✓ الاعتماد على التحليل المالي رغم الاعتماد على الضمانات كخط دفاع أول، لصعوبة تحويلها الى نقد واستغراق الوقت والجهد.
- ✓ للتحليل المالي دور هام في تحليل الوضعية المالية لطالب الائتمان، وهذا ما يمكن البنك من تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها.

الخاتمة

- ✓ يطلب البنك من العميل القوائم المالية خلال ثلاث سنوات، والتي تعتمد في التحليل المالي.
- ✓ البنك يقتصر على استخدام ضيق للتحليل المالي، سواء خلال منح ائتمان طويل الاجل او قصير الاجل.
- ✓ مشكلة عدم الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المقدمة للبنك، لا تساعد على إجراء تحليل مالي سليم.

الاقتراحات:

انطلاقاً من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- ✓ تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض.
- ✓ ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلاً من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وريح الوقت من جهة أخرى.
- ✓ الاعتماد على بطاقة القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظراً لفائدتها بالنسبة للبنك والعميل كتوفير الوقت وتكلفة دراسة الملفات وتجديدها.
- ✓ على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدولة الأجنبية.
- ✓ ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر للتنبؤ بالمخاطر.
- ✓ ضرورة استخدام البنك لأكثر من طريقة للحد من المخاطر الائتمانية.
- ✓ الاستعانة بالميزانية الوظيفية لحساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل بالإضافة الى الخزينة.
- ✓ ضرورة زيادة اهتمام محلي الائتمان بكافة النسب ولا يقتصر على البعض منها فقط لأهميتها في الحكم على الوضعية المالية، بالتالي التحوط ضد المخاطر الائتمانية.
- ✓ ضرورة تطور النظام المعلوماتي في بنك التنمية المحلية، واستخدام برامج دورية تتضمن أهم النسب بطرق متطورة.
- ✓ أن يكون قرار منح الائتمان مستنداً على نتائج التحليل المالي بغض النظر على الضمانات.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور التحليل في اتخاذ قرار منح القروض لدى البنوك التجارية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة ، نرى أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة ، ولهذا فإننا نقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية وتتمثل في الفرق بين مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض دراسة حالة بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 2- احمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الأولى، [ب/د/ن]، [ب/ب]، 2002.
- 3- أسامة محمد الخولي، مبادئ النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، سنة 1999.
- 4- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، مكتبة الذاكرة للطباعة والنشر، الأردن، 2013.
- 5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 7- أيمن الشنطي عامر شفير، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 8- بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، محاسبة القوائم المالية: أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر، 2021، بغداد -العراق-.
- 9- بن سليمان بوذياب، اقتصاد النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- 10- بخزازه فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، [ب/ب] 2000.
- 11- جميل أحمد توفيق، إدارة الاعمال: مدخل وظيفي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990.
- 12- جميل أحمد توفيق، علي شريف بقة، الإدارة المالية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
- 13- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- 14- حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامي، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.
- 15- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 16- حسن سمير عشيّش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 17- رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، [ب/ب]، [ب/س].
- 18- رابح حمودي، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
- 19- زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، [ب/ب] 2010.
- 20- زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر / القاهرة، 2008.
- 21-
- 22- سمير خطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 23- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهرات للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- 24- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 25- صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
- 26- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 27- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

- 28- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- 29- عبد الستار مصطفى الصباح وسعود جايد مشكور العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 30- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 31- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- 32- عبد الغفار حنفي، **اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، الإسكندرية، 2004.
- 33- عبد الحليم كراجه، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 34- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاد النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 35- عدنان تايه النعيمي و د. أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، الطبعة الأولى، [ب/د/ن]، [ب/ب]، 2007.
- 36- عمر بوخزار، **مبادئ المحاسبة التحليلية**، الطبعة الأولى، مطبعة مزيان، الجزائر، 1968.
- 37- عبيد علي أحمد الحجازي، **مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- 38- فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة الكلية: إطار نظري ومحتوى عملي -التمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالي-**، 2012.
- 39- محمد الصيرفي، **القرار الإداري ونظم دعمه**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 40- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكاتب الجامعي، مصر، 2018.
- 41- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2008.

قائمة المراجع

- 42- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان المصرفي ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013.
- 43- محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية: إدارة - تحليل - تقييم، الطبعة الأولى، [ب/د/ن]، [ب/ب]، 2017.
- 44- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دراسة أسامة، عمان، 2009.
- 45- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 46- محمد عساف، أصول الإدارة، الطبعة الأولى، دار اليازوري، القاهرة، 1982، ص114.
- 47- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- 48- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
- 49- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الطبعة الأولى، دار الجامعة الإسكندرية، 1995.
- 50- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 51- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 52- مصطفى رشدي شيحا، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، [ب/ب] 1998.
- 53- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، طبعة 04، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 54- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 55- نوال بوعلام سمرد، دليلك في المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، ب/ب، ب/س.
- 56- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، الجزء الأول.
- 57- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- 58- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، [ب/ب].
- 59- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

المجلات والدوريات:

1. محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، 2012.
2. مليكة بن علقمة، الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، جامعة البليدة 2، 2012.
3. زهرة حسن عليوي، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 103، 2015.

المذكرات والرسائل والأطروحات:

1. أسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقييم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
2. إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير (منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق/ سوريا، 2006/2007.
3. بركان حجيبة وأجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة، 2010/ 2011.
4. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGAZ، 2008/ 2005، مذكرة ماستر، مالية مؤسسة، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

5. بن صوشة عائشة وحفاف وهيبة، دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة- 2020/2019.
6. بوشنين جمعة وشلوش أسماء، دور التحليل المالي في قياس خطر القروض في البنوك التجارية: دراسة حالة لدى البنك الخارجي الجزائري -وكالة جيجل 00048- ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، 2018/2017، ص، ص56،57.
7. حليلة محمد الشريف، إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة حالة المجمع الجهوي الاستغلال -BADR- ام بواقي-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - ام بواقي- ، 2013 /2012.
8. حمدي عبد الرزاق، جودة الخدمات البنكية كمدخل لرض العملاء، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007.
9. زينب لحول، دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري -وكالة جيجل 00048-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2017/2016.
10. سايب الفوضيل وحاجي نبيل، دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "وكالة المسيلة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة- 2018 /2017.
11. سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة الجزائر 2003.

12. صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة ENSP ، 2012/2011، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة ورقلة، 2013.
13. عباس نور الهدى، نظم المعلومات ودورها في اتخاذ قرار التمويل بالبنوك: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة بسكرة-، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2020/2019.
14. عناب سلمى، دور التحليل المالي في تسيير مخاطر منح القروض البنكية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - ام بواقي-، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ام بواقي، 2015/2014.
15. فاطمة الزهراء لعبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، ب/س.
16. قطاف كريمة، التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية وبنوك، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي البويرة، 2009/2008.
17. مصطفى الشرطي، السياسات النقدية والمصرفية، كلية إدارة الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم التكنولوجيا، القاهرة، 2003.
18. نصيرة محاجبية، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة 8 ماي، قالمة، 2006.
19. معصم صبرينة، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لتوزيع مواد البناء، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلي الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2012.
20. يوسف صوار، محاولة تقدير خطر تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

المطبوعات الجامعية

1. بدون ذكر الدكتور، مقياس تسيير المالي 01، سنة ثالثة مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة .
2. سعيد بورديمة، مطبوعة دروس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 .
3. شعيب شنوف، التحليل المالي المتقدم للمؤسسات، محاضرات لطلبة الماستر شعبة العلوم والمحاسبة، 2021.
4. محمد رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة، 2021/2020.
5. مداحي محمد، محاضرات في التسيير البنكي، موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، 2019 / 2018، جامعة آكلي محند اولحاج - البويرة-
6. مرابط محمد، محاضرات في مقياس التحليل المالي - وفق النظام المحاسبي المالي SCF- مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصاد، التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل- 2020/2019.

القوانين والمراسيم

1. قانون النقد والقرض 90.10.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Les livres :

- 1- Bouyacoub Farouk., **Le risque de crédit et sa gestion**, Media Bank, n⁰ 24 juin/ juillet, Alger.
- 2- BOUYACOU B Farouk, **L'entreprise et le financement bancaire**, casbah éditions, Alger, 2003.
- 3- DOUILLET Albert, **L'analyse financière pratique**, chez chotard et associes éditeurs, Paris, France,1972.
- 4- Gibson, Charles H. 2011, Financial statement analysis, 12th Edition, The Université of Toledo, Emérites.
- 5- Jacky, mailler meilleure, « **analyse financière de l'entreprise** », 6^{eme} édition, Dounad, Parise, 1992.
- 6- Patrick piget, **gestion financière de l'entreprise**, édition Economica, Parise, 1998.
- 7- Siruguet Jean.Luc., **Le contrôle comptable bancaire**, TOME 11, banque éditeur.